ردمد: ٢٠٠٨-٩٠٢٣

جامعة تشرين

جامعة سمنان

دراسات في اللغة العربية وآدابها

14

الحروف المستزادة في خط عثمان طه؛ مواضعها وأسبابها في القرآن الكريم

سيد محمدرضا ابن‌الرسول وأعظم دهقاني نيسياني

دورحرف‌الجرّ«في»فيصياغة بعض تراكيب تمييز النسبة(«في» بمعنى«من ناحية ومن حيث»)

إحسان إسماعيلي طاهري وشاكر العامري

منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد على ثلاثة أحرف

سامر زهير بحرة

التّركيب اللّغوي للتّشبيه عند عبد القاهر الجرجانيّ دراسة نظريّة

بثينة سليمان

البنية السّرديّة والخطاب السّردي في الرواية

سحر شبيب

الحنين في شعر الملوك والقادة والوزراء في الأندلس

عيسى فارس وطلال علي ديوب

دراسة نقدية في توظيف الاسترجاعات في قصة النبي يوسف(ع)

حسين كياني وسعيد حسام‌بور ونادیا دادبور

مجلّة فصليّة دولية محكّمة تصدر عن جامعة سمنان الإيرانية بالتعاون مع جامعة تشرين السورية

السنة الرابعة، العدد الرابع عشر، صيف ١٣٩٢هـ.ش /٢٠١٣م

منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد على ثلاثة أحرف
"دراسة نقدية في معجم مقاييس اللغة"

الدكتور سامر زهير بحرة *

الملخّص

لا يكاد بحثٌ يتناول موضوعَ الاشتقاق أو النحتِ في العربية يخلو من إشارةٍ إلى عمل ابن فارس في تأصيل الكلمات الرباعية والخماسية. فقد لخّص هذا اللغوي رأيه في تلك المسألة بقوله: " وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدةَ على ثلاثة أحرفٍ فأكثرها منحوتٌ". أمّا سائرُ ما تبقّى من تلك الكلمات – وهو أقلُّها على ما يُفهَم من كلامه- فقد وزّعه بين مَزيدٍ اشتُقّ من الثلاثيِّ بزيادة حرفٍ أو أكثرَ فيه، وموضوعٍ رآه وُجِد كذا على هيئته رباعيّاً أو خماسيّاً منذ ولادته على ألسنة العرب.

إنّ هذا البحثَ يجعل ما ذهب إليه ابنُ فارس فرضيةً يستقرئُ لإقرارها أو ردّها ما حشدَه من الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف في معجمه (مقاييس اللغة)، مبيّناً مواطنَ الضعفِ فيما أطلقه من أحكامٍ، ومقرّاً في الآن نفسه بسبْقِه إلى فكرةٍ كان يمكن أن تشكّل فتْحاً في مجال البحث الاشتقاقيّ والتأصيلِ اللغويّ لو أنّ القدماءَ أعاروها من العناية ما تستحقّ.

كلمات مفتاحية: النحت- الزيادة- الوضع.

١ - مقدّمة:

يعدّ كتاب (مقاييس اللّغة) لابن فارس (ت٣٩٥هـ)*عملاً متفرّداً في تاريخ الدّرس اللّغويّ عند العرب، إذ سار فيه صاحبه على منهجٍ لم يطرقه أحدٌ قبله، وقد وصفه ياقوت الحمويّ بقوله: "هو كتاب جليل لم يُصنّف مثله".[١] ويقع الكتاب في ستّة أجزاء أراد له صاحبه أن يكون أكثر من معجمٍ يسرد موادّ اللّغة ويفسّرها كما دأب عليه من سبقه في العمل المعجميّ، فقد طرح فيه نظريّة مبتكرةً

* - مدرّس، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، Samerzuher@yahoo.com
تاريخ الوصول: ١٣٩١/١١/١٨هـ.ش= ٢٠١٣/٠٢/٠٦م تاريخ القبول:١٣٩٢/٠٤/٠١هـ.ش = ٢٠١٣/٠٦/٢٢م

* - هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا الرازيّ، نسبة إلى الريّ. كان من أعيان العلم وأفذاذ الدهر، نحوياً على طريقة الكوفيين، يجمع إتقان العلماء وظُرف الكتاب والشعراء، وله مؤلفات في اللغة كثيرةٌ منها: (*الصاحبي*) و(*المجمل*) و(*المقاييس*). عُني بالاقتصار على رواية الصحيح. توفي (٣٩٥هـ)، فقد كان معاصراً لابن جنّي وأبي علي الفارسيّ. تلمذ له الأديبان بديع الزمان الهمذانيّ والصاحب بن عبّاد. انظر مقدمة **معجم مقاييس اللغة لابن فارس**،تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩،ص٢١ وما بعدها.

١ - ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ج١، ص٥٣٦.

تقوم على فكرة التّأصيل اللّغويّ، وهي فكرةٌ أولع بها وافتنّ في تطبيقها سواء على الثّلاثيّ من الكلمات أو ما زاد على ثلاثةٍ منها.

أمّا الكلمات الثّلاثيّة فقد اجتهد في ردّ ما اشترك منها بالحروف إلى دلالةٍ واحدة، أو ما يسمّيه هو" الأصل الواحد"، فالكلمات: (جنّ، مجنّ، جنان، جنين، جنّة...) كلّها يرجع إلى دلالة السّتر. فإن استقام له ذلك، ولو بلطف التّأويل أو التّعجرف فيه، وإلّا وزّع المادة الواحدة على أكثرَ من أصلٍ أو دلالةٍ، إذا بدت له الكلمات التي تشترك بتلك المادّة الثّلاثيّة عصيّةً على الاجتماع تحت دلالةٍ واحدةٍ أو أصلٍ واحدٍ جامع.

وأمّا ما زاد على ثلاثةٍ منها فقد خرج في تأصيله له على الخطط التي تعارف عليها اللغويون؛ إذ لم يركن إلى قواعدهم في تحليل الكلمات الرباعية والخماسية فجعلها وراءه ظِهْرِيّاً. ولعل ذلك هو السبب في إهمال القدماء لمذهبه هذا[١]؛ إذ رأوه قد خرج فيه من العِقال الذي حدّوا به أفكارهم، فظلّ ما نادى به نسيّاً منسيّاً، حتّى إذا طلع نور النّهضة العربيّة في العصر الحديث أولاه الباحثون ما هو أهل له من الاهتمام والبحث.

وعلى كثرة الدراسات التي تناولت نظرية ابن فارسٍ لا نجد بحثاً تجرّد لاستقصاء جميع أمثلته ودراستها دراسةً تأصيليةً تحليليةً دقيقةً وشاملةً.[٢] فما زالالمحدثون يقرّون له بالريادة فيما ذهب إليه في تأصيل ما زاد على ثلاثةٍ وأنّ أكثره منحوتٌ، وهم بعد ذلك بين فريقين، فريقٍ مُكبرٍ لمذهبه، مادحٍ له، فداع إلى جعل النحت أحدَ سبل الاشتقاق في العربية المعاصرة بعد أن اطمأنّ أصحابه إلى صحّة القول بنحت تلك الكثرة من الكلمات التي ساقها في مقاييسه. وفريقٍ ينظر إلى مذهبه بفتورٍ أحياناً ونفورٍ في أحايين، متّهماً إيّاه بالتعسّف وركوب الشطط في تأويل كثيرٍ من تلك الكلمات. ومن هؤلاء من لا يرى فتحَ الباب للإقبال على النحت مادامت العربية قد استغنت عنه بما فيها من طاقات اشتقاقية يحتملها ما يسمّى بالاشتقاق الصغير أو العامّ. فلا يبقى بعد نقدهم أو نقضهم المتعجّل لما أسّسه ابن

---

[١] - يذكر محقق (د. عبد المقاييس السلام هارون) أنه لم يجد أحداً من القدماء يذكر الكتاب غير ياقوت. انظر **مقدمة المقاييس**، ج١، ص٣٩و ٤١.

[٢] - لعل من أحسن تلك الدراسات: دراسة لأستاذنا الدكتور(مزيد نعيم) في كتابه (*الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالةً*)، ثمّ دراسةٌ (عبد الله أمين) في كتابه (*الاشتقاق*)، ثمّ دراسة في أطروحة دكتوراه أعدّها (عبد الرحمن دركزللي) عنوانها (*النحت في اللغة العربية*). أما باقي الدراسات فقد كانت تمس النظرية مسّاً رفيقاً في سياق تناولها لظاهرة النحت في العربية، ومنها (*الفعل: زمانه وأبنيته* لإبراهيم السامرائي)، و(*دراسات في فقه اللغة* لصبحي الصالح).

فارس في هذا الباب إلا بضعُ عشراتٍ من أمثلة الكلمات المنحوتة منقولةً عن العرب الفصحاء وهـذا قليلٌ قلّةً تجعل من النحت سماعيّاً لا يجوز- في رأيهم- أن يُقاس عليه.

ولكنّي رأيت أنّ أصحاب الفريقين كليهما كانوا يجتزئون عمل ابن فارسٍ، إذ ينتخبون بعضاً من أمثلة الكلمات التي تؤيد آراءهم وكأني بهم يعتمدون على أنّ الإشارة إلى القليل من تلك الأمثلة يغني عن تعقّبها جميعاً، وأنّه يكفي لإقناع الناس باستقامة مذاهبهم في قضيّة النحت والزيادة! وأحسب أنّ مثل هذا النهج المعتمد على الانتقاء غير المسوّغ تُعْوزه الموضوعية ويترك الأحكام المبنية عليه أقرب إلى الانطباعيّة، فيحرمها صفة العلميّة المطلوبة من أجل الوصول إلى قولٍ فصْلٍ في تلك القضية.

على أننا لا نهدف من بحثنا هذا إلى محاولة الفصل في جواز النحت في العربية أو منعه أو الدعوة إلى حصره بالضرورة القصوى، كما ذهب إليه مجمع اللغة في القاهرة، وإنما هدفنا هو التدقيق في الأحكام التي أرسلها ابن فارس عند معالجته لما زاد على ثلاثة، مادامت تلك الأحكام قد شكّلت - وتشكّل- حجّة لدى أصحاب من ذكرنا من الفريقين سواءٌ أولئك الذين سلّموا بها فدعَوا إلى احتذائها في نحت كلماتٍ جديدةٍ أو الذين رفضوها.

اعتمدنا في محاولتنا تقويمَ منهج ابن فارسٍ التّأصيليَّ على تحليل ما زاد على ثلاثة من الكلمات التي أوردها في مقاييسه تحليلاً يتقصّى العوامل الصّوتيّة التي أثّرت في أصول تلك الكلمات، وأهمّها: المخالفة الصّوتيّة (dissimilation)، والقلب المكاني، والإبدال. ومثل هذه الدّراسة يدخل في مجال المنهج التّاريخيّ من حيث إنّه لا يتناول الكلمات في حالتها الثّابتة، بل يرصد ما أصاب أصولها من تغيّراتٍ بنيويةٍ في انتقالها من حالة الثّلاثيّة إلى الرّباعيّة أو الخماسيّة.

٢ - حروف ما زاد على ثلاثة بين الأصالة والزيادة:

شغلت مسألة أصالة الحروف في الكلمات التي تزيد أحرفها على ثلاثة اهتمام اللغويين قدماء ومحدثين. وقد استقر رأي البصريين على أنّ الرّباعي والخماسي جنسان مباينان للثلاثيّ، في حين خالفهم الكوفيون فذهبوا إلى أن ما زاد على ثلاثة فإن كان رباعيّاً ففيه حرف زائد، وإن كان خماسيّاً ففيه حرفان زائدان.[١]

وقد فصَل الدرس التاريخيّ المقارن القول في هذا الخلاف عندما انتصر لرأي الكوفيين، إذ انتهى إلى أن الأصل في كلمات العربية وأخواتها الساميات مبنيٌّ على ثلاثة أحرف، وفي هذا يقول المستشرق

[١]- انظر هذا الخلاف في: أبي البركات بن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ج٢، ص٦٣١

أرنست رينان: " نحن نعلم أن أصول جميع الأفعال في اللغات السامية في أوضاعها الحالية ثلاثية الأحرف أما العدد القليل من الأصول الرباعية التي نجدها في العربية والعبرية والسريانية، فليست أصولاً حقيقية، إنها صيغٌ مشتقّةٌ أو مركّبة، تعودنا أن نعدها صيغاً أصلية غير مركبة".[١]نعم، إن ما قرّره جمهور النحاة من البصريين في هذه المسألة منظورٌ فيه؛ لأن كثيراً من الكلمات الرباعية والخماسية الجذورِ يمكن ردّها إلى أصولها الثلاثية التي ترتبط بها شكلاً ودلالةً.[٢]

أمّا ابن فارس الرازيُّ - الذي قيل إنه كان كوفي المذهب- فقد تحرّر من رأي البصريين والكوفيين جميعاً، وابتدأ رأياً خرج فيه على ما قرّروه بعد أن أعمل فكره فيما زاد على ثلاثةٍ، فانتهى إلى أنه يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام:

١ -**المنحوت**: وفيه يقول:" اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النّحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظٍ".[٣]ومن أمثلة هذا القسم عنده:(جعفله: صرعه)، منحوت من(جفله)و(جعفه)وكلاهما بمعنى(صرعه وضرب به الأرض). ومنها ما جعله منحوتاً من ثلاث كلمات مثل(العَصْلَبِيِّ:الشديدالباقي)فهي عنده من(عصب)و(صلب)و(عصل)[٤]وكلّها تدلّ على قوة الشيء.

---

[١] - انظر: أحمد عبد المجيد هريدي، **نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية**، ص٦٠.

[٢] - قلنا: (كثيراً من الكلمات) احترازاً من الكلمات الدخيلة، وتلك التي لم ينصَّ المعجم العربي على ثلاثيات يمكن ردّها إليها. ونشير هنا إلى أن الدراسات الحديثة دلّت على أن عامل المخالفة الصوتية كان مسؤولاً عن تحوّل مئات الكلمات من حالة الثلاثية إلى الرباعية والخماسية. و(المخالفة) مصطلح لساني صوتي يعني إبدال أحد الصوتين المتماثلين- أو الأصوات المتماثلة- في الكلمة إلى صوت مخالف يغلب أن يكون نصف صائت(semi vowel) (و- ي) أو من الأحرف المائعة(liquids) (ر-ن- ل- م)، وأقل من ذلك في العربية الأصوات (ع- ح- هـ- ب) ومن أمثلته: (عقّب ← عرقب) (اخضرضر← اخضوضر).

انظر في تعريف المخالفة وأسباب وقوعها: برجشتراسر، **التطور النحوي**، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٤،ص٣٣-٣٥. ورمضان عبد التواب، **التطور اللغوي**: مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٥،ص ٥٧-٧٥.

[٣] -ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج١،ص٣٢٨-٣٢٩.

[٤] - سنكتفي بعدُ بذكر أمثلة ابن فارسٍ - وهي كثيرة- في المتن من غير الإحالة على محلّها في المقاييس حتى نتخفف من الحواشي.

٢- **المزيد:** وفيه يقول: " ومن هذا الباب ما يجيء على الرباعي وهو من الثلاثي... لكنهم يزيدون فيه حرفاً لمعنًى يريدونه من مبالغة"[١]. ومن أمثلته على هذا القسم مما زيد فيه حرف واحد (عُنقود) فهي من (عقد) زيدت فيها النون. ومما زيد فيه حرفان (القَصَنْصَع: القصير)، فهي من (قصع) وزيد فيها النون والصاد.

٣- **الموضوع** وفيه يقول: "والضرب الآخر الموضوع وضعاً لا مجال له في طرق القياس".[٢] ومن أمثلته (الفُرعُل: ولد الضبع).و(القياس)عند ابن فارسٍ يعني ارتداد الكلمة إلى أصلٍ محدّد تقاس عليه أو ترجع إليه في شكلها ودلالتها معاً،ولو تباعدت تلك الدلالة عن دلالة الأصل فأحوَجت إلى المصانعة في ردّها إليه بحيث يمكن أن يُحكم أنها مشتقةٌ منه،سواءٌ أكان ذلك الأصل كلمة واحدة أم كلمتين أم ثلاثاً.

تلك هي الأقسام التي وزّع عليها ابن فارس ما زاد على ثلاثة من الكلمات. ويذكر هنا أنّ بعضاً من تلك الكلمات أشكل عليه أمره، فتردد في نسبته إلى النحت أو الزيادة أو الوضع، ومن ذلك: (الجَنْدل: الحجر) حيث يقول: " فممكن أن يكون نونه زائدة، ويكون من (الجدْل) وهو صلابة في الشيء... ويجوز أن يكون منحوتاً من هذا ومن (الجَنْد)، وهي أرض صلبة".

ومن ذلك أيضاً (الزَّمْخَر: الكثير الملتف من الشجر) فقد جعله موضوعاً ثم استدرك فقال: " وممكن أن تكون الميم فيه زائدة، ويكون من زخر النبات".

أما ما تردد فيه بين النحت والوضع فكلمةٌ واحدةٌ هي (الدِّلْقِم: الناقة التي أُكِلت أسنانها من الكِبَر)، فقد جعلها مع الموضوع وضعاً ثم أردف: "ويحتمل أن تكون هذه منحوتة من(دقمت فاه إذا كسرته)، ومن (دلق، إذا خرج، كأن لسانها يندلق)".

وهذاجدول يظهر أعداد الكلمات وكيف توزّعت بين الأقسام المذكورة

العدد الكلي للكلمات الرباعية والخماسية /٦٠٣/							
المنحوت /١٣٥/		المزيد/ ٢٤٤/	الموضوع/ ٢٠٤/	ما تردد في أصله /١٣/			ما صرح[٣] بأنه دخيل/٧/
من كلمتين /١٢٦/	من ثلاث كلمات /٩/			بين الزيادة والوضع/٧/	بين الزيادة والنحت//	بين النحت والوضع//	

[١] - **المقاييس**، ج١، ص٣٣١.

[٢] - **نفس المصدر**، ص٣٢٩.

[٣] - أما الكلمات التي لم يشر أو لم يتنبه إلى أنها دخيلة فعددها (٧٨) توزعت عنده بين الأقسام الثلاثة . وسنذكر تلك الكلمات في كل قسم على حدةٍ.

إن الصفحات القادمة تتناول تلك الأقسام كلاً على حدةٍ مخضعة الكلمات في كل منها للتحليل الدقيق، وأحكامَ ابن فارس فيها للمراجعة المتأنية، لنسلط ضوءاً على بعض الهَنات التي شابت منهجه في تأصيل ما زاد على ثلاثة.على أننا لا نقدم على هذا الأمر إلا بعد أن نقرّ للرجل بالشجاعة العلمية، فقد تزوّد بروح المغامرة عندما غلب على يقينه الاشتراك الدلاليّ والشكليّ بين الرباعيات أو الخماسيات وأصولها الثلاثية، فتنكّب الطرق المنقادة التي دَرَج النحاة أن يسلكوها في علاج تلك الصيغ، ليرتقيَ مرتقًى صعباً عندما رمى جانباً تلك القواعد التي ألزموها أنفسهم والدارسين، وكأنه أراد أن يؤسس لمنهجٍ جديد في التحليل الاشتقاقي والصرفي لصيغ الكلمات، منهجٍ يبتعد عن المعيارية في فرض القاعدة ابتداءً والانطلاق منها بمنطق استدلالي.

ولكي لا يبقى كلامنا هذا مرسلاً، ومن أجل أن نضع صنيع ابن فارس في سياقه الفكريّ، ونقدّره حقّ قدره، أجد لزاماً علينا أن نعرض لطرف من تلك القواعد التي كانت توجّه آراء اللغويين زمن إنشاء (مقاييس اللغة).

فقد استقر رأي جمهور النحاة على أن الرباعي والخماسي نوعان مستقلان عن الثلاثي، مباينان له فكلٌّ منها قسم قائم برأسه،والأصل عندهم هو أصالة الحروف فيهما، فلا يحكم لحرفٍ في أحدهما بالزيادة إلا إذا ثبت دليلٌ عليها، وهذا الدليل خاضع لقواعدَ وضعوها تميّز بين الزائد والأصلي من حروف الكلمات.

وقد فصّل النحاة القول في هذه المسألة بما يغني عن إعادته[١]، إلا أننا نذكر منها هنا أن زيادة الحرف عندهم لا تخرج عن عشرة الأحرف المجموعة في (سألتمونيها)، إلا إذا كانت للإلحاق في مثل (جلبب) الملحق بـ (دحرج) أو للتضعيف كما في (كبّر). فمهما وجدت من حرف خارج على هذه العشرة فاحكم له بالأصالة بتّةً.[٢]

أما الزيادة فتعرف بأدلّة هي:[٣]

---

[١]- انظر تفصيل الكلام على أبنية الرباعي و الخماسي في: رضي الدين الإستراباذي،شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢، ج١، ص٤٧ وما بعدها. و السيوطي، المزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٢،ج٢، ص٢٨-٣٦. وعلى موضوع زيادة الحروف في شرح الشافية ج٢، ص٣٢٠ وما بعدها

[٢]- انظر: سيبويه، **الكتاب**، الطبعة الأولى، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل، ج٤، ص٢٣٥ وما بعدها. و ابن يعيش، **شرح المفصل**، القاهرة مكتبة المتنبي، ج٩، ص١٤١وما بعدها.

[٣]- انظر الإستراباذي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٢٣ وما بعدها.

١ - **الاشتقاق**: وهوأقوى الأدلّة، ويعني أن يثبُت اتصالٌ دلاليٌّ قريبٌ أو بعيدٌ بين الكلمة الرباعية أوالخماسية التي تشتمل على حرف من(سألتمونيها)، وأخرى ثلاثيةٍ خِلْوٍ منه، كما في(الدُّلامص: الدرع البراقة اللينة)، فهي من(دَلَصت الدرعُ)أي(لانت)،فالميمزائدة.[١]

٢ - **عدم النّظير**: ويعني ألّا يؤدّيَ الحكم بأصالة الحرف في الكلمة إلى خروجها عن الأوزان المحدّدة والمعروفة، بأن تزيد بناءً في أبنية الرّباعيّ أو الخماسيّ. ولذلك عدّوا النون زائدة في (كَنَهْبُل: من أشجار البادية)؛ إذ لا نظير لهذه الصّيغة في أوزان الخماسيّ.[٢]

٣ - **غلبة الزّيادة**: وهي خاصّةٌ بما لاحظوه من اطّراد زيادة الحرف من(سألتمونيها) في مواضعَ معيّنة من الكلمات، فقد ثبَت عندهم بدليل الاشتقاق كثرة زيادة النّون عندما تكون ثالثةً ساكنةً يليها حرفان أو أكثر، كما في (شَرَنْبَث: الغليظ الكفّين والرجلين).[٣] فإن وردت علينا كلمة هذه حال النّون فيها، و لم يسعف الاشتقاق في الحكم بزيادتها، قطعنا بالزّيادة إلحاقاً للفرد المجهول حالُه بالأعمّ الأغلب.[٤]

٤ - **التّرجيح عند التّعارض**: وهذا دليلٌ نحتكم إليه عندما تتعارض الأدلّة الثّلاثة السّابقة، فالقياس يحكم بأصالة الميم في (هِرْماس: من أسماء الأسد)، لأنّها إذا لم تكن أوّلاً فهي أصل عندهم، ولكنّ الاشتقاق يثبت زيادتها، فأصل الكلمة (هرس) ووزنها (فعمال).[٥]

تلك هي القواعد العامّة التي حرَص معظم اللّغويّين على التّقيّد بها في موضوع زيادة الحروف. فإذا خرج عليهم لغويّ مثل أحمد بن يحيى ليقول: إنّ الباء في (زَغْدَب) زائدة، وإنّ الكلمة مأخوذة من (زَغَدَ البعير في هديره)، عاجل ابن جنّي إلى تخطئته وحَمَل عليه بأقسى العبارات، فجعل قوله هذا كلاماً " تمجّه الآذان، وتضيق عن احتماله المعاذير"[٦]؛ إذ كيف يجترئ على القول بزيادة الباء وقد علم أنّها ليست من حروف الزّيادة؟بل أنّى لأحد أن يزعُم زيادة الرّاء في (بَغْثَر)، ألا ترى أنّ أحداً لا يدّعي زيادة الرّاء؟ إنّه إن يفعل يكن كمن ارتكب إثماً يستحقّ أن يتأثّم من مثله ابن جنّي. استمع إليه

---

[١] - انظر سيبويه، ج٤، ص٢٤٧ و ٣٢٥. وابن يعيش ج٩، ص١٥٣، والأسترآباذي، المرجع السابق ج٢، ص٣٧٤.

[٢] انظر: سيبويه،ج٤،ص٣٢٢. و ابن يعيش، السابق، ج٩، ص١٥٥، الأسترآباذي، السابق ،ج٢،ص٣٩٧.

[٣] - انظر في ذلك: الإستراباذي، المرجع السابق، ج١، ص٦٣.

[٤] - انظر: ابن يعيش، المرجع السابق، ج٩ ، ص١٥٤،١٥٣.

[٥] - انظر: ابن يعيش، السابق،ج٩ ، ص١٥٣-١٥٤. والسيوطي، السابق ، ج٢ ، ص١٦.

[٦] - انظر: ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، ج٢، ص٤٩.

وهو يفسّر اسم الشّاعر الحماسيّ (بَغْثَر بن لقيط): " البغثر: الأحمق الضّعيف...وكأنّه من معنى الأبغث...ولست أقول إنّ الرّاء زائدة، كما قال أحمد بن يحيى: إنّ الباء في (زغدب) زائدة...وهذا ما لا أستجيزه، وأعوذ بالله من مثله"!(١)

فابن جنّي وكثيرون غيره لا يقنعهم ذاك الاتّصال الاشتقاقيّ الشّكليّ الدّلاليّ بين (البغثر)و(البغث) مثلاً للحكم بزيادة الرّاء، لا لشيءٍ إلّا لأنّ الأوّلين حصروا حروف الزّيادة في (سألتمونيها).

ولعلّ ما يثير العجَب أنّ ابن جنّي نفسه يعوّل كلّ التّعويل على الدّلالة عندما ينتصر لرأيّ الخليل وأبي الحسن الأخفش اللذين ذهبا إلى أنّ الهاء في (المِبْلع: الكثير الأكل) زائدة،لأنّها من(البلع)، خلافاً لسيبويه الذي أنكر زيادة الهاء فيها، وذلك لقلّة زيادة الهاء بعامّة، فيقول ابن جنّي: "ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها...بأساً، ألا ترى أنّ الدّلالة إذا قامت على الشّيء فسبيله أن يقضى به، ولا يُلتفت إلى خلاف ولا وفاق، فإنّ سبيلك إذا صحّت لك الدّلالة أن تتعجّب من عدول من عدل عن القول بها، ولا تستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدّلالة بضدّ مذهبه...ولعمري إنّ كثرة النّظير ممّا يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا وقِسْه".(٢)

ولا يعيب هذا الكلام في رأيي، إلّا أنّه لا يشمل حرفاً خارجاً عن تلك العشرة المذكورة. فالاشتقاق إذا شهد بشيء عُمل به، ولا التفات إلى قلّة زيادة الحرف، ولذلك قدّموا دليل الاشتقاق في تمييز الزّائد من الأصليّ على الغلبة وعدم النّظير و كون الأصل أصالة الحروف.

- كيف خالف ابن فارس قواعد النّحاة ؟

ولننظر الآن ما حظّ تلك القواعد من الحضور في عمل ابن فارس التأصيليّ؟ ولست أشكّ، ولو للحظةٍ، أنّ عقل ابن فارسٍ كان أُشْرِبَ كلّ تلك المسائل بجزئياتها الدّقيقة وتفريعاتها المرهقة، ولكن يبدو أنّه- وهو كوفيّ المذهب- لم تلْزَمْه هذه القواعد، فهو لا يتردّد في ربط الكلمات الرّباعيّة والخماسيّة بأصولها الثلاثيّة مادام قد رأى هو نفسه أنّ الاشتقاق يشهد لذلك، سواءٌ أكان الاتّصال المعنويّ بين الكلمات واضحاً ومحقّقاً[٣]، أم ضعيفاً وبعيداً، يحوج إلى الملاطفة كيما يعقده ولو بأوهى سبب[٤]، بل

---

[١]- ابن جني، **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**، ص١٥٣-١٥٤.

[٢]- ابن جني، **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، ج ٢، ص٥٧٠.

[٣]- مثل(بعير صَلْخَد: صلب) واللام زائدة، وإنّما هو من: (صَخَدَ) و(الصّخرة صيخود: شديدة صلبة). ابن فارس، المقاييس، ج ٣، ص٣٥٠، واللسان(صخب).

[٤]- مثل (الهرجاب: الطّويل) والباء زائدة وهو من (هرج)الذي فيه دلالة على الاضطراب، ابن فارس، المصدر السابق، ج٦، ص٧٢.

ربّما لوى أعناق المعاني وصرفها عن وجهها ليستقيم في ظنّه هذا الاتّصال.[١] وهو قبل هذا كلّه وبعده لا يلتفت إلى ما تواطأ عليه النّحاة من القواعد المذكورة وغيرها. وهاك أمثلةً تشهد لما ندّعيه:

١ - الحروف التي صرّح بزيادتها وهي ليست من (سألتمونيها) عددها ستّة عشر حرفاً وهي: (ب- ج- ح- خ- د- ذ- ر- ز- ش- ض- ط- ع- غ- ف- ق- ك) ومن الأمثلة:

(بَحْظَل:قفز= ب+حظل)(تَجَرْجَم: تقبّض=ج+رجم)(الحَوْأب:الوادي الواسع=ح + وَأَب)(تَدَرْبس: تقدّم = د + ربس) (البَرْزَخ:الحائل بين الشيئين= برز+خ)(الشِّرْذِمة: القليل من الناس=شرم+ ذ)(الهَزْرَقة: أسوأ الضحك = هزِق + ر) (الزَّغْرَب: الماء الكثير= ز+غَرَب)(طَرْفَشت عينه:أظلمت = طرف+ ش)(العِفْضاج: السمين الرخو=عفج+ ض) (الفِرْشاط:الواسع= فرش + ط)(الدَّعْلَجة: التردّد= دلج +ع)(دَغْفق الماءَ: صبّه= دفق+غ)(صَلْفع رأسَه: حلقه= صلع+ف) (شَبْرق اللحْمَ: قطّعه = شبر+ ق)(الصُّمَّلِك: الشديد القوة = صمل+ ك).

٢ - علمنا أنّ النّحاة حكموا بزيادة النّون إذا كانت ثالثةً ساكنة وبعدها حرفان أو أكثر، لكن ابن فارس لا يرى ذلك في الكلمات الآتية فقد زعمها موضوعة وضعاً:(جَلَنْفع- مُجْلَنْظي-حَزَنْبل- خَبَنْداة- زَبَنْتر- سَبَنْتى- سَبَنْداه- ضَفَنْدَد- قَلَنْفَس- هَبَنْقَع).

٣- بعض الأفعال التي أجمع النّحاة على أنّها من مزيد الرّباعي أو مزيد الثّلاثيّ، عدّها وجدت كذا في أصل الوضع،وكأنّه إذ لم يقع على الرّباعيّ أو الثّلاثيّ المجرّد منها مستعملاً ظنّ أنّها وضعت بصيغتها تلك:

١) الرّباعيّ المزيد[٢]:

أ- **(افعللّ)**: (اتلأبّ- اجلخمّ- اسمهرّ- اذلعبّ- اسبكرّ- اضمحلّ- اضبأكّ- اضفأدّ- اطرخمّ- اقمعدّ- افذعلّ). ويدخل في هذا جميع المشتقّات الجارية على الفعل وهي عنده موضوعة: (مُجلعبّ- مُجلخدّ- مُسمهرّ- مُسجهرّ- مُسلحبّ).

ب- **(افعنلل)**: (اقْرَنبع- اسْحَنفر).

٢) الثّلاثيّ الملحق بالخماسيّ بزيادة حرفين (**افعنلل**)[١]: (احْبَنْطي- اسحنكك[٢]- اسرندى- اغرندى).

---

[١] -كما فعل في تأصيله لـ (الغطرسة: التكبّر)، حيث جعل الراء زائدة، أخذه من (الغطس)، قال: " كأنه يغلب الإنسان ويقهره حتّى كأنه غطَسه أي غطّسه"، ابن فارس ، المصدر السابق، ج٤، ص٤٣١. والصحيح أنّ الكلمة معرّبة من الفارسيّة. انظر محمد ألتونجي، معجم المعربات الفارسية، ط١، بيروت، لبنان: مكتبة لبنان ١٩٩٨،ص١٣٥.

[٢] - انظر: الإستراباذي، شرح الشافية، ج١، ص١١٣.

٤- أجمع النّحاة على أنّ تكرار الحرف في كلمة تزيد حروفها عن ثلاثة دليل على زيادته إذا لم يفصل بين المتماثلين حرف أصليّ[٣]،ولكن ابن فارس لا يلقي بالاً لهذه القاعدة،ولا يشيرإلى زيادة أحدالمتماثلين في:(خنفقيق-خِنْذيذ-خَنْشليل-هلبسيس).

٥- لا خلاف بين الجمهور في أنّ الياء لا تكون مع ثلاثةٍ إلّا زائدة، ولكن ابن فارس يجعل الكلمات الآتية موضوعة،والصّحيح، عندهم، أنّها ملحقة بالرّباعيّ(دحرج) بزيادة الياء[٤]:(خَيْفَس،خَيْعَل،عَيْهرة).

وكذلك لا تكون الواو أصليّة أبداً إن وجدت مع ثلاثة أصول أو أكثر إذا لم تكن أوّل الكلمة[٥]، في حين يراها ابن فارس أصليّة في:(حَزَوَّر- حَبوكر- خُنْزوان- سَرَوْمط- شَوْقَب- سَوْذَق- هِرْكَوْلة)، وكأنّه لّما لم يجد الكلمة مستعملة من غير ياء أو واو حكم بأصالتها فيها. وقد علمنا أنّ ما جُهل اشتقاقه يُحمل على ما عُلم فيه ذلك، إلحاقاً للفرد المجهول حالُه بالأعمّ الأغلب، فعدم نقل (زنب) عن العرب – مثلاً- لا يعني أنّ الياء في (زيْنب) أصليّة فيها.[٦]

٦- يمنع الجمهور زيادة حرفين أوّل الكلمة إن لم تكن جارية على فعلها، كما في (منفعل) مثلاً[٧]، لكنّ ابن فارس ذهب إلى زيادة العين والنّون معاً في (عَنجَرد)، قال: "هي المرأة السّليطة الجريئة، والعين في ذلك زائدة، وإنّما هو من تجرّدها للخصومة وقلّة حيائها" فقد ربطها بـ (جرد) لأنّه لمح ارتباطاً دلاليّاً معها.

تلك بعض الأوجه التي خالف فيها ابن فارس عن سلطة قواعد الجمهور من النّحاة، ولعلّ تلك المخالفة كانت ممّا رغّب حملة العلم المحافظين - وما كان أكثرَهم- عن منهجه في علاج مزيد الثّلاثيّ، فاستنكفوا أن يسيروا فيه، وليتهم لم يفعلوا، إذاً لنَحو ببعض البحث اللّغويّ منحًى وصفياً يقبل على

---

[١]- انظر: سيبويه، ج٤، ص٢٨٦و ٢٨٧. و الإستراباذي، المرجع السابق، ج١، ص٥٤.

[٢]- كلّ كلمة زائدة على ثلاثة في آخرها مثلان متحرّكان ظاهران -غير مدغمين- فهي ملحقة. وفي اللّسان: " قال الأزهريّ: أصل هذا الحرف ثلاثيّ صار خماسيّاً بزيادة نون وكاف وكذلك ما أشبهه من الأفعال". مادّة (سحك). وانظر: الإستراباذي، شرح الشافية، ج١، ص٦٤.

[٣]- انظر الإستراباذي، **المصدر السابق**، ج١، ص١٦.

[٤]- انظر: سيبويه، ج٤،ص٢٣٦، ابن يعيش، **المصدر السابق** ، ج٩، ص١٤٨، الإستراباذي،المرجع السابق، ج٢، ص٣٧٤.

[٥]- انظر: ابن يعيش، **المصدر السابق** ، ج٩، ص١٥٠. و الإستراباذي، **شرح الشافية**، ج٢، ص٣٧٥.

[٦]- انظر في ذلك: الأستراباذي، **المصدر السابق**، ج١، ص٥٤.

[٧]- انظر سيبويه، ج٤، ص٣٠٩، ابن يعيش، **شرح المفصل**،ج٩، ص١٥٤

دراسة الظّاهرة اللّغويّة بمنطق استقرائيّ يستنبط الحكم من خصائص المادّة المدروسة ولا يفرضه عليها فرضاً،ثمّلايَنْقُص واحدَهم ألّا يكون أصاب في هذا الحكم كلّ الإصابة مادام قد استنفد جهده إلىذلك.

٣- مطاعن على أحكام ابن فارس:

١- في النّحت:

إنّ أقدم إشارة إلى النّحت اصطلاحاً لغويّاً جاءتنا من إمام العربيّة الخليل بن أحمد، فقد ذكره في سياق كلامه على امتناع ائتلاف صوتين حلقيّين في الكلمة، إلّا أن يشتقّ فعلٌ من جمعٍ بين كلمتين، مثل (حيَّ على)، كما في قول الشّاعر:

" ألا ربَّ طيْفٍ باتَ منكِ مُعانقي إلى أن دعا داعي الفلاح مَحَيْعلا"

قال: " فهذه كلمة جُمعت من (حيّ) ومن (على)، وتقول منه: (حَيْعَلَ حيعلةً)... أخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة، واشتقّوا فعلاً... فهذا من النّحت".[١]

وقد ظلّت أمثلة النّحت قليلة قبل وضع ابن فارسٍ لمقاييسه، لا تكاد تتجاوز السّتين كلمةً نحت معظمها لاختصار أسماء الأعلام، ولاسيّما القبائل، عند النّسبة إليها كما في (عَبْدريّ) المنحوتة من (عَبْد الدّار)، أو لحكاية العبارات الإسلاميّة المألوفة من مثل (بسمل) (قال: بسم الله).[٢] ولكن ابن فارسٍ جاء فوسّع ما كان قبله ضيّقاً عندما قال: " اعلم أنّ للرباعيّ والخماسيّ مذهباً في القياس يستنبطه النّظر الدّقيق، وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النّحت أن تُؤخذ كلمتان وتنحت منها كلمة تكون آخذة منها جميعاً بحظ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: (حيعل الرّجل) إذا قال: (حيّ على). ومن الشّيء الذي كان متّفق عليه قولهم: (عبشميّ)، وقوله: (وتضحك منّي شيخة عبشميّة)".[٣]

وقد علمنا سابقاً أنّ مذهب الرّجل ذاك كان فكرة ابتدعها فخرج بها على ما أجمع عليه لغويّو المِصرين جميعاً. ولعلّ ذلك كان سبباً في نكوصهم عن تبنّيه والاحتفال به واعتماده فيما ألّفوا من كتب في ظواهر اللّغة، وكأنّهم لمّا تسامعوا بمذهبه أنكروه جملةً. حتّى جاء عصر النّهضة العربيّة، ووجد القائمون على أمر اللّغة أنفسهم أمام سيل من أسماء المخترعات والمصطلحات الأجنبيّة التي تحتاج إلى

---

[١]- الخليل، **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، قُم، إيران: دار الهجرة، ج١، ص٦٠و٦١.

[٢]- انظر: عبد الله أمين، **الاشتقاق**، ص٣٩٣.

[٣]- **المقاييس**، ج١، ص٣٢٩،٣٢٨.

مقابلات لها في العربيّة، فجعلوا يبحثون عن وسائل لتوليد مفردات يطلقونها على ما يستجدّ في عصرهم، وكان النّحت إحدى تلك الوسائل.[١]

ولن تجد كالنّحت ظاهرةً لغويّة اختلف في أمرها دارسو اللّغة المحدثون، وانقسموا فيها شيعاً وأحزاباً، كلّ حزبٍ بما لديهم قنعون[٢]، فمنهم من دعا إلى فتح الباب في العربيّة لتوليد الكلمات على طريقة النّحت، وهو ما يسمّيه بعضهم (بالاشتقاق الكبّار)، ولاسيّما في ترجمة المصطلحات العلميّة. ومنهم من رأى أنّ في العربيّة مندوحةً عن اللّجوء إليه بما غنيَت به من صيغ صرفيّة تمدّها بحاجتها من توليد الكلمات بطريقة الاشتقاق الصّغير أو العامّ، وهؤلاء يرون النّحت سماعيّاً يوقف فيه عند القليل ممّا نُقل عن القدماء، وهو أمثلةٌ لا تتجاوز بضع عشرات عدداً مثل: (حمدل- عبشميّ...). أمّا أولئك فيرونه قياسياً، عمدتُهم في ذلك صاحب المقاييس أحمد بن فارس الذي أكثر من أمثلة النحت في مقاييسه، والكثرة تبيح القياس بإجماع. بل إنّ بعضهم اجتهد في استنباط قواعد من الأمثلة المنقولة عن النّحت يلتزم بها الاشتقاقيّون عند اللّجوء إليه.وبين هؤلاء وأولئك فريق وسَط يقيّد الإقدام على النّحت بإلحاح الحاجة إليه.

ولكلّ فريق في مذهبه أسباب ومسوّغات يضيق المقام ههنا عن ذكرها بلهَ استقصاءَها. على أنّنا نستطيع أن نجزم بأنّ من احتجّ لجواز النّحت قياساً على الأمثلة الكثيرة التي ساقها ابن فارس، لم يتدبّر تلك الأمثلة جيّداً! فقد وجدنا بالتّقصّي المتأنّي أنّ معظم أمثلة ابن فارس تلك لم تنشأ بطريق النّحت، وإنّما بطريق المخالفة الصّوتيّة بإبدال أحد المتماثلين في الثّلاثيّ المضعّف صوتاً آخر مخالفاً لهما، كما في (فرشح: باعد ما بين قدميه) فقد زعمها ابن فارس منحوتةً من (فشح) و(فرش)، والصّحيح الذي تؤكّده قوانين التغيّرات الصوتيّة في الكلمات هو أنّها من (فشّح)، أبدلت إحدى الشّينين (راءً) للتّخلّص من الجهد الزّائد الذي يقتضيه إنتاج الصّوت المضعّف.[٣] أضف إلى ذلك أنّ ابن فارس غفَل

---

[١]- ذكر أحمد عبد المجيد هريدي أنّ أول من نبّه في العصر الحديث إلى إمكان استخدام النّحت عند نقل المصطلحات العلمية الغربية في العلوم إلى اللغةالعربية كان أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤-١٨٨٧م)انظر نشوء الفعل الرباعي،ص٩٧.

[٢]- انظر هذا الاختلاف في:عبد الله أمين ،المرجع السابق، ص٤٠٦ وما بعدها. ومصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، الطبعة الثانية، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥م، ص٨٨- ١٠٣

[٣]- وقد كان سيبويه أشار إلى هذه الظاهرة حين قال: " اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم وأن اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد" الكتاب، ج٤،ص٤١٤. وقد ضرب أمثلة على تلك الظاهرة في باب آخر هو (باب ما شذّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهيّة التضعيف) ج٤، ص٤٢٤. وهذا الذي أصّله سيبويه راجع إلى ما يسمّيه المحدثون بعامل المخالفة الصّوتيّة كما ذكرنا سابقاً.

عن أثر عامِلي الإبدال والقلب المكانيّ في كثيرٍ من الأمثلة، ممّا أدّاه إلى أن ينسب الكلمة إلى النّحت في مكانٍ، وما اشتقّ منها بإبدالٍ أو قلب إلى الوضع أو الزّيادة في مكان آخرَ. ومن ذلك:

١ - اسمهدّ: السّنامُ، إذ حَسُن وامتلأ، وهذا منحوت من (مهد) و(سهد).

٢ - المسمغدّ: الوارم. وقد جعله موضوعاً.

جاء في اللّسان: " اسمهدّ سنامه: عَظُم " و " المسمغدّ: المنتفخ والوارم، واسمغدّ الرّجل: امتلأ غضباً، والمسمغدّ: المتكبّر المنتفخ غضباً".

والذي صحّ عندي أنّ الكلمتين كلتيهما من أصلٍ واحد هو(سمد). ففي اللّسان: المسمئدّ: الوارم. واسمأدّ: ورِم، وقيل: ورم غضباً، واسمدّ واسمادّ واسمأدّ من الغضب. وقد وضّح رمضان عبد التّواب كيف تطوّر مثل هذه الكلمات وفق الصّورة الآتية: (افعالّ← افعألّ← افعهلّ / افعَعَلّ)، ونصّ على(اسمأدّ)و(اسمغدّ)و(اسمهدّ) في أمثلته.[١] فابن فارس هنا لم يتنبّه إلى مكان الإبدال، فجعل إحدى الكلمتين منحوتةً والأخرى موضوعة.

وأوضح من ذلك كلّه وأدعى إلى الحكم على تخبّط الرّجل في بعض أحكامه ما يأتي:

١ - الجَمعرة: الأرض الغليظة، فهذا من(الجمع) ومن (الجمر).

٢ - الجمعرة: الأرض ذات الحجارة، وهذا من (الجمرات) ومن (المعر).

فالظّاهر أنّه سها عندما نحت الكلمة نفسها من أصول مختلفة. على أنّي لا أرى العين في (جَمعر)إلا بدلاً من الهاء في (جمهر)، فالجُمهور: الأرض المشرفة على ما حولها،والرّمل الكثير المتراكم.وجمهرت الشّيء:جمعته. وقد أرجع ابن فارس هذه الأخيرة إلى النّحت من(جمر)و(جهر)، ولعلّه مصيب في هذا، لأنّ (جمّر الشّيء:جمعه) و(الجَهْر: العلو والجهراء: الرّابية السّهلة العريضة).[٢]

أما القلب المكاني الذي فاته ملاحظته في كلمات عدةٍ فمن أمثلته:

١ - اقْفَعَلّت يده: تقبّضت، وهذا مما زيدت فيه اللام، وهو من تقفّع الشيء.

٢ - القلفع: ما يبس من الطين على الأرض، منحوتة من ثلاث كلمات: (قفع) و (قلع) و (قلف).

---

[١] - انظر: رمضان عبد التواب، **فصول في فقه اللغة**، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٣،ص١٩٣ وما بعدها.

[٢] - ولعلّه مصيب في هذا، لأنّ(جمّر الشّيء: جمعه)و(الجَهْر: العلو والجهراء: الرّابية السّهلة العريضة).وذهب عبد الرحمن دركزللي إلى أن (الجمعرة) من: اجمارّ← اجمأرّ← اجمعرّ. وهو وجه حسن انظر أطروحته: النحت في اللغة العربية، ص٢١٩.

وجاء في اللسان:

١- قَفْعَل: الاقفعلال: تشنّج الأصابع والكفّ من بردٍ أو داءٍ، وفي لغة أخرى (اقلعفّ).

٢- قلفع: القَلْفَع: الطين الذي إذا نضَب عنه الماء يبس وتشقّق واللام زائدة.

٣- قفع: قفّع البرد أصابعه: أيبسها وقبّضها.

فالكلمات جميعها ترجع إلى أصل واحد هو (قــفــَع)، ثم أبدلت الفاء الأولى في (قفّــع) لامــاً للمخالفة الصوتية، ثم أصاب حروفها قلبٌ مكانيٌّ وفق ما يأتي:

قــفــَع ← قفّع ← قلفع ← قفعل / قلعف

(صوتية مخالفة) (مكاني قلب)

لكن ابن فارس لم يتنبّه إلى ذلك حين جعل (اقفعلّ) مزيدة، و(القَلفع) منحوتة.

وهذه أزواجٌ أخرى أمثلةً على عدم ملاحظته أثرَ عامل الإبدال، أو القلب المكاني، أو كليهمــا في التغيير الصوتي للكلمة:

(بَحْثَرَ/ تَبَعْثَرَ) (مُسْمَقرّ/ اصمقرّ) (المُسلَهِبّ/ المُسْلَحِبّ) (العِفْضاج / العَفْلَق) (العَشَنَّق / العَشَنّط) (الخَرْفَجَةُ / الخَبَرَنَج)(مُزْلَعِبّ / الذِّعْلِبةُ) (السَّحْبَل / المُسْلَحِبّ) (عَــرْكَس / عَكْمَــس/ اعلَــنْكَس) (العُكْبُرَة/ الجَرْعَب) (الغَذْمَرة / الهَذْرَمة).

وإليك جدولاً يضمّ عدداً من الكلمات التي أمكننا ردّها إلى أصول ثلاثيّة:[١]

الكلمة	اللسان والجمهرة[٢]	الأصل عند ابن فارس	الأصل الثلاثي الصحيح
تجرمز: ذهب.	ذهب ونكص	**(تجرّم)**: قطع.**(جرز)**: قطع. **(رمز)**: اضطرب وتحرك.	**(جمز)** في الأرض: ذهب و أسرع هارباً.
الحُمارس: الرجل الشديد.	الشديد الجريء،الشجاع	**(حمس)**: الحميس: الشديد **(مرس)**: المتمرس بالشيء	**(حَمِس)**: اشتد. المتحمّس:الشديد الحماسةالشجاعة
الخَنْثَر:الشيءالخسيس يبقى مــن متــاع القــوم في	المعنى نفسه	**(خنث)**: الخنث المسترخي المتكسّر.	**(خثر)**: خُثارة الشيء: بقيته. والخُثار: ما يبقى على المائدة.

[١]- وسنجتهد أن نتحاشى ما سبقنا الباحثون إلى ذكره إن توافق مع تحليلنا، وكذلك ما جاء في تضاعيف هذا البحث.

[٢]- إنما اعتمدنا على هذين المعجمين في مقابلة موادّ ابن فارس مع ما جاء فيهما لأنّ اللسان هو من أوعب المعجمات وأصحّها، أما الجمهرة فمن حيث هو من أقدمها (توفي ابن دريد٣٢١هـ) وأحد مصادر ابن فارس الخمسة التي استقى مادة مقاييسه منها.

الدارإذاتحملوا		**(خَثِر)**: أقام و لم يكد يبرح	
الدِلْقِم: الناقة التي أُكلت أسنانها من الكبر.	المعنى نفسه	**(دقَمتُ فاهُ)**: كسرته **(دلق)**:خرج كأن لسانها يندلق	**(دقم)**: دقمه ودمقه: كسر أسنانه الدِقِمّ: المكسور أسنانه.(١)
الزُّهلوق: الخفيف.	المعنى نفسه	**(زلق)**: لم يَثبُت في مقامه **(زهق)**: سبق وتقدّم	**(زهق)**الفرس والراحلة سبق وتقدّم فرس ذات أزاهيق:أي جري سريع
دَغْمرت الحديث: خلطته.	المعنى نفسه	**(دغم)**:أدغمت الحرف في الحرفأخفيته. **(دغر)**: دخل على الشيء.	**(دغر)**: الدغر: الخلط
العُنابل: الوتر الغليظ.	المعنى نفسه	**(عنب)**: الثمر المعروف **(العبل)**:أصل يدل على ضِخَم	(عبل): العبْل: الضَخْم من كل شيء.
الفَلْقم: الواسع.	المعنى نفسه	(**الفلق**): الفتح (**لقِم**):أكل. كأنه من سعته يلقمالأشياء	**(فقم)** الشيء: اتسع.
الكُردوس: الخيل العظيمة.	المعنى نفسه	**(كرد)**: طرد. **(كدس)** و (**كرس**)	**(كدس)**: تكدّست الخيل: اجتمعت وركب بعضها بعضاً
الهِلْقام: الضخم الواسع البطن.	الضخم الطويل الواسع الأشداق. هلقم الشيءابتعله. الهلقمّ:المتبلّع	**(هقم)**:البحر الهيقم: الواسع **(لقِم)**: من لَقْمِ الشيء.	**(هقم)**:الهقمّ:الرجل الكثيرالأكل تهقم الطعام: لقِمه لُقماً عِظاماً. بحر هيقم وهِقمّ: واسع.
البــُرْجُد– بَزْمَخ- جَرْدَبَ- الجِرْفاس- الجَلْفــَزيز- الدَلَهْمس الضَبَطْر- العُصفر- الفَرَزْدَقة- الفُرْهُد- القَفــَنْدر.			دخيلة من الفارسية(٢)

[١] - وقريبٌ من الدِلْقم (الدَّهكم: الشيخ الفاني) لكن ابن فارسٍ جعل هذا مزيداً بالهاء: (دكم+ هــ)، وهو صحيح لأن (دكم) مثل (دقم) في الدلالة على الكسر.

[٢] - انظرهذه الكلمات في:محمد ألتونجي، معجم المعربات الفارسية،وقد أعاننا في تخريج جميع الكلمات الفارسية الأصل أستاذة متخصصة بالفارسية.

وقد كنا ذكرنا أن عدد الكلمات الرباعية والخماسية التي حشدها ابن فارس في مقاييسه هو (٦٠٣) كلمات، وأنه قطع بأن مئة وخمساً وثلاثين (١٣٥) منها منحوتة، وهذا لا يعادل ربع العدد الكلي لتلك الكلمات. فإذا علمت أنني والباحثين من قبلي توصّلنا إلى رد ما يربو على مئة (١٠٠) كلمة مما زعمه منحوتاً إلى أصول ثلاثية منها نشأت بغير طريقة النحت، أمكن أن نردد مع الأستاذ مِزْيد نعيم أن ما زاد على الثلاثي أقلّه منحوت لا أكثره![١]

وهذا يعني في الآن نفسه أنّ مذهب ابن فارسٍ في النّحت ليس بمستنكرٍ على الجملة كما ذهب إليه بعض الباحثين، فمن تعجُّل الأمور أن نسم صنيع الرّجل بالفساد والخطَل من غير تروٍّ وتدقيق![٢] فقد بلغ عدد الكلمات التي سلّمت له بصحّة نحتها ممّا ذكر (٢٦)، بل إنّ بعض ما صنّفه مع المزيد والموضوع يمكن أن نردّه إلى النّحت على ما سنرى.

وقد يقوّي ما قلناه أنّ ما جاء في المقاييس مما زاد على ثلاثة يكاد يعادل رُبع الكلمات التي وردت في لسان العرب فقط، وغنيٌّ عن البيان أنْ ليس ما يمنع أن يكون بعض ما أغفل ذكرَه ابن فارس في مقاييسه قد وُلد أيضاً بطريق النّحت، وإن كان الفصل في هذه المسألة يحتاج إلى بحث خاصّ به.[٣]

أمّا معيارنا في الحكم على الكلمة بأنّها منحوتة من أصلين فهو في - المقام الأوّل- تقارب الكلمات الثّلاث من حيث الشّكلُ والدّلالة، خلافاً لما اشترطه بعض الباحثين من أن يحمل أصلا الكلمة المنحوتة معنيين مختلفين لتجمع هذه الأخيرة بينهما، نحو (دمعز) التي جمعت بين (دام) و(عزّ). وبالقياس على ما حدّه هؤلاء لا تعدّ كلمة مثل (الجُذْمور: أصل السَّعفة) منحوتةً من (الجَذْم) و(الجِذَر)؛ لأنّها جميعاً بمعنًى واحد هو (أصل الشّيء)[٤]. والمفارقة هنا أنّ ابن فارس يرى أنّ هذه الكلمة من أدلّ الدّليل على صحّة مذهبه في النّحت، وهو الصّحيح عندي؛ إذ إنّ ما شرَطه هؤلاء قد تصلح مراعاته عندما يبحث المشتغلون في أمور التّرجمة وصنع المصطلحات عن كلمةٍ عربيّة يطلقونها

---

[١]- انظر: مزيد نعيم، **الصيغ الرباعية والخماسية**، ص١٥٣.

[٢]- كما فعل كل من عبد الله العلالي في كتابه مقدمة لدرس لغة العرب، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان: دار الجديد، ١٩٩٧، ص ٢٣٠. وعلي عبد الواحد وافي في كتابه فقه اللغة، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ص٢٠٧. ومصطفى جواد في المباحث اللغوية في العراق، ص٨٩.

[٣]- نقل الأستاذ مزيد نعيم أن عدد الجذور الرباعية في لسان العرب هو (٢٤٥٨) أما الخماسية فهو (١٨٧)، وهذا يعني أن نسبة ما ذكره ابن فارس من تلك الجذور في مقاييسه لا تتجاوز (٢٦.٥%) من الجذور العربية الواردة في اللسان. انظر: مزيد نعيم، المرجع السابق، ص١٤٧.

[٤]- انظر: عبد الله أمين، **الاشتقاق**، ص٤٠٤. وصبحي الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص٢٦٩ .

على مسمّى حادثٍ أو مصطلح علميّ طارئ، أمّا في اللّغة الطّبيعيّة، أعني: تلك التي تجري على ألسنة النّاس ويصرّفون بها شؤون حياتهم من غير تفكير في قواعدها، فالأمر مختلف، فكثيراً ما يقع تداخل بين الصّور السّمعية للكلمات في ذهن المتكلّم، يريد أن ينتج كلمة ما فإذا به ينطق بلفظ هجين بتأثير كلمة أخرى مشاكلة زاحمت الكلمة المنشودة، كما اتّفق لبعض أساتذة الفلسفة عندما استعمل في مقالٍ له اللّفظ (يعبه) وهو يريد (يعبأ)، ولكن تداخل هذا الأخير مع الفعل (يأبه) ولّد لفظاً غريباً عن المعجم العربيّ! فلو أنّ مثل هذا اللّفظ عرض لأحد علماء العربيّة إبّان جمع اللّغة من الأعراب في البوادي لما تردّد في تدوينه ليدخل المعجم ساقاً بساق مع أخويه المرادفين له.(١)

وقد فسّر ستيفن أولمن هذه الظّاهرة عند كلامه على النّحت قائلاً: " ربّما لا يستطيع المتكلّم أن يفصل بين كلمتين وردتا إلى ذهنه دفعة واحدة ، ربّما تتداخل الكلمتان فيما بينهما تداخلاً تامّاً، والنّتيجة الطّبيعيّة لمثل هذه الزّلة وجود كلمة هي خليط من عناصر مختلفة، أو صيرورة الكلمتين كلمةً واحدة عن طريق المزج بينهما".(٢)

وممّا يعزّز وقوع مثل هذه الزلّات في العربيّة على وجه الخصوص أنّ كثيراً من كلماتها الثّلاثيّة يشكّل أسراً تشترك أفرادها في صوتين وتختلف في الثّالث مع دلالتها على معانٍ متقاربة جدّاً، كما في (جزّ- جزأ-جزر- جزع -جزل- جزم) التي تدلّ على القطع.(٣)

وما أحسن ما ذكره المفكّر زكي الأرسوزي! إذ وقع على هذا المعنى، فربط نشوء كلماتٍ رباعيّة في العربيّة بهذه الظّاهرة، "فالصّورة الصوتية المعبّرة عن الصّور الذّهنيّة تحتوي على أجزائها متداخلةً، ممّا أدّى إلى تداخل الأفعال المتقاربة في المعنى وفي الصّوت، فتتشكّل عن هذا التّداخل أفعالٌ رباعيّة مثل (دحرج) من (دحر) و(درج)، و(زحلف) من (زحل) و(زحف)".(٤)

١- وقريب من ذلك الفعل (يتسرمح) وقد زلّ به لسان أحدهم، هو يريد (يسرح)، ولكن هذا الأخير اختلط في ذهنه مع (يمرح)، مما أنتج كلمة جديدة لا تنتمي إلى الفصحى! وكذلك الصيغة (الهَزَع) التي جاءت على لسان أحد المعلقين، وهو بقصد(الهَلع) أو(الفزع)!

٢- ستيفن أولمن، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه كمال بشر، ص١٦٤.

٣- جعل بعض الباحثين في مثل هذه الظاهرة في العربية دليلاً على أنّ مفرداتها كانت في بدء نشوئها ثنائيّة الحروف تحاكي أصوات الطّبيعة، ثمّ زيد فيها حرف ثالث نوّع من الدّلالة الأصليّة، وهو ما يسمّى عندهم بـ (الثّنائيّة التّاريخيّة). انظر شرحاً لهذه الظاهرة في صبحي الصالح، **المصدر السابق** ، ص١٤٧ وما بعدها.

٤- زكي الأرسوزي، **العبقرية العربية في لسانها**، ص٦٠ .

في ضوء هذا التّفسير يمكن أن نقبل بعض ما جعله ابن فارس منحوتاً، فهو لا يدعو إلى تبنّي النّحت وسيلةً في توليد الكلمات، فإن هو إلّا واصفٌ أو مؤوّلٌ لما حصل في يده ممّا زاد على ثلاثة. فإنْ نحن لم نسلّم بهذا التّفسير، فكيف لأحد أن يدلّنا على الطّريقة التي ولدت بها كلمة مثل(بَعْثَقَ)؟ كيف و لاقانونَ صوتياً يصلح مفسّراً لولادة هذه الكلمة من (بَثَقَ) وحدَها أو من(بعق) وحدها؟ إذ إنّ الأصل في التّخلص من التضعيف بقصد تقليل الجهد يكون بإبدال أحد المتماثلين صوتاً سهلاً هو أحد أصوات المجموعة(ي. و. ر. ن. ل .م). فلمَ اختار العربيّ الأوّل العين مكان الثّاء الأولى في(بَثّق)[١]، والعين من أحوج الأصوات إلى الجهد العضليّ في إنتاجه؟نعم،إنّه تداخل الثّلاثيين (بعق) و(بثق) هوالمسؤول عن نشوء هذه الكلمة.

ومثلها (الهمْرَجَة: الاختلاط...وهمرجت عليه الخبرَ همرجةً: خلطته). فقد رآها ابن فارس منحوتةً من (همج) و(هرج)و(مرج)، ولا أظنه إلا مصيباً في ذلك؛ ففي اللسان: " (همج) الهَمَج من الناس هم الأخلاط، وكل شيء تُرك بعضه يموج في بعض فهو هامج. و(هرج): الهَرْج: الاختلاط... هرج الناس هَرْجاً: اختلطوا. و(مرج):مَرَج الأمر: التبس واختلط وأمر مريج: مختلط". فهل يمكن ردّ هذا وأضرابه مما الوجه في نحته من الجلاء على ما ترى؟

طريقةٌ أخرى يمكن أن تكون بعض المنحوتات قد نشأت عنها، فقد يجد المرء نفسه أمام شيءٍ ما يظنّ أنّ لفظاً واحداً لا ينهض بوصفه أو الدّلالة عليه، فيعمِد إلى استطراف كلمة من مزيج اثنتين قاصداً بذلك إظهار براعته اللّغويّة أو التّظرّف وإثارة انتباه السّامعين! ومن منا لم يشهد مثل هذا الموقف؟ أفلا يمكن أن نحمل على هذه الطريقة ولادة (الهِدْلِق: المسترخي) التي أرجعها صاحبنا إلى (هدل) و(دلق)؟ ففي اللسان:(هِدلق): بعيرٌ هِدْلِق: واسع الأشداق... والهِدْلِق: الناقة الطويلة المِشْفر.و(دلق): اندلق بطنه: استرخى وخرج متقدّماً... ودلق البعير شِقْشِقَته: أخرجها فاندلقت. (هدل): هدل الشيءَ:أرخاه... والهَدَل:استرخاء المِشفرالأسفل...وهدِل البعير:طال مشفره... وقد تهدّلت شفته أي: استرخت.

ومثلها (البِرْقِش): وهو طائر. منحوتة عنده من (رقش) و(البَرَش)[٢]، وفي اللسان:

---

[١] - وإليه ذهب مصطفى جواد ومزيد نعيم، انظر: المباحث اللغوية، ص٩٨، والصيغ الرباعية، ص١٥٢. ولا أرى ذلك وجهاً متقبلاً إذ لا مسوّغ للمخالفة إلى الحلقي في كلمة ليس أحد أصواتها مائعاً ولاسيّما عين الجذر الثلاثي.

[٢] - جعلها أستاذنا الدكتور مزيد نعيم من (باء + رقش)، وقفّى على أثره عبد الرحمن دركزللي، انظر: الصيغ الرباعية، ص١٥٢. والنحت في اللغة العربية، ص٣٢٣.

(بِـــرْقش): طائرٌ متلونٌ صغير: أعلى ريشه أغبرُ، وأوسطه أحمرُ، وأسفله أسود.
(برش): البَرَش: لونٌ مختلفٌ: نقطةٌ حمراءُ، وأخرى سوداء أو غبراء أو نحو ذلك. والأبرش: الذي فيه ألوان وخَلْط.
(رقش): الرقش كالنقش: لونٌ فيه كُدرةٌ و سوادٌ ونحوُهما. وحيّة رقشاء: فيها نُقَطٌ سوداء وبياضٌ.

فكأني بالعربي الذي اشتقّ هاتين الكلمتين قد نظر إلى مدلول كلّ منهما، فأحسّ بقصور الدالّ عليه عن الوفاء بحقّه من الوصف منفرداً، فأدمج ذلك الدالّ في آخرَ، وفي ظنّه أنهما معاً أقدرُ على الإحاطة بأجزاء الصورة. ومَثَله في ذلك كمثل الرسّام يخلط اللونين البسيطين ليصنع من مِزاجهما لوناً ثالثاً يراه أقدرَ على التعبير ونقل الأفكار التي تتزاحم في خاطره. وفي هذا العمل جنسٌ من الإبداع من الاثنين.

ولعلّ في نشوء الكلمات بتينك الطريقتين تفسيراً لما ذهب إليه عبد الله العلايلي ومحمد المبارك من أن النحت ظاهرةٌ ترجع إلى طفولة اللغة[١]، وكذا قول أنيس فريحة الذي يصلح شرحاً لهذا الرأي: " إن النزعة الساميّة إلى اشتقاق أوزانٍ رباعيّة من جذور ثلاثية كانت في عصور قديمة شائعة جداً... غير أنه عندما بدأ عصر التدوين فعلَ قانونُ الانتخاب اللغوي فعله".[٢]

فلا يبقى وجهٌ - بعد كل ما ذكرنا- لما وصم به بعض الباحثين مذهب ابن فارس في النحت بأنه ضرب من العبث اللغوي لا مسوّغَ له من حيث إنه ادّعى وقوعَه في ألفاظٍ مستقلة، في حين اشترط هؤلاء في النحت المقبول أن يكون في كلمتين متعاقبتين في الاستعمال الكلامي الفعلي كما في (جعفل) إذا قال: (جُعِلت فداك).[٣]

فما ذكرناه يدفع دعواهم تلك؛إذإن الكلمة لا تعيش منعزلة أبداً، وإن بدت في سياق الكلام كذلك؛ فالكلمات -كما يوضّح ده سوسير- تتسم خارج الخطاب بشيء مشترك، وتترابط في الذاكرة مشكلة مجموعات تسودها علاقاتمختلفة، فكلمةٌ ما أياً تكن تستدعي قافلة من كلمات أُخَر

---

[١]- انظر:عبد الله العلايلي، **مقدمة لدرس لغة العرب**، ص٢٣٤. ومحمد المبارك، **فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للغة العربية**، ص١٢٥.

[٢]- أنيس فريحة، "حول العاميّة: الفعل الرباعي أصله ونشوءه ومعانيه "، مجلة المقتطف، المجلد ٩١- العدد٢، يوليه ١٩٣٧م، ص١٩١.

[٣]- هذا كلام لعبد الرحمن دركزللي وقد ظنّ أنه وقع به على نقطة الضعف الكبرى في مذهب ابن فارس- كما قال- وقد أحال على كلام لإبراهيم أنيس وأنستاس الكرملي قريب من هذا المعنى. انظر أطروحته النحت في اللغة العربية، ص٢٢٦. وقد سبقه إلى مثل ذلك الرأي أحمد عبد المجيد هريدي في كتابه نشوء الفعل الرباعي، ص٢٠. وليس خافياً أنّ الجميع ينظرون إلى وصف الخليل لعملية النحت وقوله على اللفظ المنحوت: " أخذ من كلمتين متعاقبتين".

تنبثق في الذهن لا شعورياً، والجامع لهذه الكلمات هو علاقات ترابطية تجعلها صيغاً منطوقة بالقوة لا بالفعل.[١]

إن الجدول الآتي يضم كلمات نرجّح أنهاولدت بالنحت،وقد خالفنا فيها رأي ابن فارس الذي جعل بعضها مزيداًوبعضاً آخرمنحوتاً من أصول تختلف عمّا رجَح لها عندنا، وبعضها الآخر موضوعاً لم يجد لها مجالاً في طرق القياس:

الكلمة	اللسان والجمهرة	الأصل عندابن فارس	ما نحتت منه عندنا
المُحَدْرج: المفتولحتى يتداخل بعضه في بعض فيملاسّ.	المفتول. ووتر محدرج المس: شدّ فتله. حدرجه: فتله وأحكمه.	**(حدر)**: فتل. **(درج)**: مضى لسبيله.	**(حدج)**: الحَدْج: شد الأحمال وتوسيقها. احدج بعيرك: شد عليه قتبه بأداته. **(حدر)**: حبل حادر: شديد الفتل..حدر الوتر اشتد.
الحَزَنْبَل: القصير	القصير الموثَق الخَلْق. والمشرف من كل شيء، وقيل هو المجتمع.	موضوع	**(حزل)** حزّلت الإبلُ واحزألّت اجتمعت. (**المحزأل**): المنضم بعضه إلى بعض. (**الزَنْبَل**):القصير.و(**الحَنْبَل**): القصير.
دردبيس: الداهية والشيخ الهِمّ.[٢]	المعنى نفسه	موضوع	**(درد)** الرجل: سقطت أسنانه. والدرداء من الإبل: التي لحقت أسنانها بدُرْدُرِها من الكبر(الدردر: منبت الأسنان). **(ربس)**: رجل ربيس: جَلْد منكَرشجاعٍ داهية. وأمّ الرُّبيس: اسم للداهية.
دغفقت الماءَ: صببته.	دغفق الماء صبّه كدغرقه. صبّه صبّاً كثيراً واسعاً.	**دفق + غ**	**(دفق)**: انصبّ. والتدفّق: التصبب. **(غدق)**: غدق الماء: كثر. الغدق: الماء الكثير.[٣]

[١] - انظر: فردينان ده سوسير، **محاضرات في الألسنية العامة**، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، ص١٤٩، ١٥٠.

[٢] - ذكر محمد ألتونجي أنّها من أصل فارسي وهي من: (دَرَدَ: ألم) و(بيس = رديء)، ولعلّ ما أصلناه أقرب وليس يبعد أن يكون ذلك من توافق الألفاظ في اللغات. انظر كتابه: معجم المعربات الفارسية، ص٧٥.

[٣] - (غدق) هي أصل (دغرق) التي ذكرها في اللسان والجمهرة. دغرق الماءَ: صبّه صبّاً شديداً. فهذه الكلمة مقلوبة عن (غردق) وهي شاهد على صحة تأصيلنا لـ (دغفق) وأنها منحوتة؛ إذ لا مسوّغ لزيادة الغين كما ذهب إليه ابن فارس

زمخر الصوت: اشتدّ. والزمخرة الزَمّارة.والزمخر: القصب الأجوف.	الزمخر: المزمار الكبير. عود زمخري: أجوف. عظم زُماخر: أجوف. الزمخرة: كل عظم أجوف لا مخ فيه.	موضوع	**(زمر)** **(نخر)**: نخر بأنفه مدّ الصوت والنفس في خياشيمه وصوّت كأنّه نغمة مضطربة. عظام نخرة: فارغة يجيء منها عند هبوب الريح كالنخير.
الزهمقة: الزّهَمُ أو رائحة الزهومة.	زهومة الرائحة من الجسد. خُبْث الريح عامّة تجدها في اللحم الغثّ ونحو ذلك.	**زهم + ق** الزهومة:ريح لحم سمين منتن. زهم العظم: أمخّ.	**(زهم)**: الزهم: الريح المنتنة **(زهق)**: الزاهق الشديد الهزال الذي تجد زهومة غثوثة لحمه.والزاهق من الدوابّ: السمين الممخّ.
الشِّرْذِمة: القليل من الناس. وثوب شُراذِم: أي قِطَع.	الفرقة من الناس، والقطعة من الشيء. وثياب شراذم: أخلاق متقطّعة.	**شرم + ذ** شرمت الشيء: مزقته، فكأنها طائفة انمزقت وانمازت عن الجماعة.	**(شرم)+(شذر)**: تشذّر القوم: تفرقوا. ولاحظ الأصول الآتية (شرم- جذم- جرم) فكلها يدل على التفرق والتقطيع. والعرب تقول: ذهبت غنمك شذر مذر أي: تفرقت وتبددت في كل وجه.

الكلمة	اللسان والجمهرة	الأصل عند ابن فارس	ما نحتت منه عندنا
الشَّفْلَح: العظيم الشفتين.	الغليظ الشفة المسترخيها. شفة شفلّحة: غليظة. رجل شفلّح الشفة العليا إذا انقلبت وتشقّقت. وفي وسطها شبيهٌ بالشقّ.	**شفة + ل + ح**	**(شفة)+(فلح)**: الفلَح: شقّ في الشفة السفلى واسمه الفلحة، وقيل هو تشقق في الشفة وضخم واسترخاء. فلح شفته: شقها. ضرب فلَحَتَه: موضع الفلح.
العِرْصاف العقَبُ[1] المستطيل.	العقب المستطيل أو خصلة منه يشد بها أعلى قبة الهودج.	**رصف + ع** الرّصاف هو العَقَب.	**(رصف)**: الرّصف: ضمّ الشيء بعضه إلى بعض ونظمه. رصفت السهم إذا شددت عليه الرِّصاف وهي عقَبة تشد على مدخل النصل. **(عصب)**: الأعصاب: أطناب المفاصل التي تلائم بينها وتشدها.. عصبت

إلا أن يكون تداخلٌ بين (غدق) و (دفق).

[1] - العقب: عصب المتنين والوظيفين يختلط باللحم يسوى منه الوتر.

			الشيء وعصّبته: شددته.
النَّقْثَلة: مشية يثير فيها الرجل التراب إذا مشى	ومثله النعثلة وهي ضرب من المشي يسفي به التراب برجله كأنه يغرف بهما.	**(نقث)**: أسرع في المشي. **(نقل)**:	**(نثل)**: نثلَ الركيّة: أخرج ترابها. **(نقث)**: نقث عن الشيء: حفر عنه. و نقث الأرض بيده: أثارها بفأس أو مسحاة.

٢ - في الزّيادة:

يمهّد ابن فارس لكلامه في الرّباعيّات والخماسيّات ببيان مذهبه فيها - كما رأينا- ويقسمها إلى ضربين اثنين: أحدهما المنحوت، والآخر الموضوع. ثمّ يفاجئك عندما يستهلّ التّمثيل للمنحوت بكلمة تنتمي إلى ضربٍ ثالث هو المزيد فيه عندما يقول: " وممّا جاء منحوتاً... البُلعوم... وغير مشكِلٍ أنّ هذا مأخوذ من بَلِع، إلّا أنّه زيد عليه ما زيد لجنس من المبالغة"![١]

ولكنّ مثل هذا التّرخصّ في استعمال المصطلح أشكل حقّاً على بعض الباحثين الذين فهموا أنّ المنحوت عند ابن فارس يشمل ما أصله كلمتان أو أكثر، وكذلك ما زيد فيه حرف أو أكثر. بل إنّ هذا النّهج لبَس على الرّاحل صبحي الصّالح مسالكَه فجعله يفترض أنّ الحرف الزّائد إن هو إلّا بقيّةٌ من كلمةٍ لم يصرّح بها ابن فارس، فالميم في (بلعوم) نابت عن كلمة (طعِم) مثلاً، وقد نحتت هذه البقيّة مع أختها لتشكّل ما زاد على الثّلاثيّ. أمّا اختيار المتكلّم لهذه الحرف دون غيره من حروفها فراجع- عنده-إلى أنّه أكثرها قيمةً تعبيريّة في تلك الكلمة المفترضة![٢] وما كان الصّالح ليذهب إلى ذلك لولا أن رأى مثل هذه العبارة تتكرّر في غير موضع من الكتاب، ففي مطلع باب الصّاد يقول صاحب المقاييس:"وأمّا المنحوت فقولهم (الصّعْنب: الصّغير الرّأس)، فهذا ممّا زيدت فيه الباء، وأصله الصّاد والعين والنّون".[٣] فليس ثمّة ما هو أصرحُ من هذه العبارة حجّة يمكن أن يحاجّ بها الصالح فيما ذهب إليه.

ويبدو أنّ ذلك الخلط يمكن أن يدخل في باب الاضطراب في المنهج أو الهنات العارضة التي قد تشوب عرض بعض النظريات المبتكرة في مرحلة النّشوء، فلا يجوز أن تحملنا على تحوير منهج الرّجل أو صرفه عن وجهه الذي أراده؛ إذ إنّه بعد أن أتى على آخر الكلمات المنحوتة في باب الباء عقد باباً آخر استدرك فيه على ما فاته قائلاً: "باب في الرّباعيّ آخر:ومن هذا الباب ما يجيء على الرّباعيّ وهو

---

[١] - **المقاييس**، ج١، ص٣٢٩.

[٢] - انظر: صبحي الصّالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص٢٤٧و ٢٤٨

[٣] - **المقاييس**، ج٣، ص٢٤٩. وانظر تأصيله للمواد الآتية (تجرمز، جرضم، جخدب، دلص، دعثور، سحبل، هزلاج).

من الثّلاثيّ على ما ذكرنا، لكنّهم يزيدون فيه حرفاً لمعنى يريدونه من مبالغة".[١]وعلى هذه الخُطّة بنى سائر كتابه.

وما يحملنا على الاطمئنان إلى هذا الاستنتاج أنّه فَصَلَ في كتابه (الصاحبي) بين ظاهرتي النّحت والزّيادة مبيّناً طريقة الاشتقاق والغرض منه في كلّ منهما. يقول هناك تحت عنوان (باب في زيادات الأسماء): " ومن سنن العرب الزّيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك إمّا للمبالغة وإمّا للتّشويه والتّقبيح... يقولون للبعيد ما بين الطّرَفين المفرِطِ الطّولِ: طِرِمّاح، وإنّما أصله من الطّرَح، وهو البعيد، لكنّه لما أفْرطَ طولُه سمّي طِرِمّاحاً، فشُوّه الاسم لما شُوّهت الصّورة ".[٢]

أمّا عن النّحت فيقول في أواخر الكتاب: " باب النّحت: العرب تنحِت من كلمتين كلمةً واحدةً، وهو جنس من الاختصار... وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب مقاييس اللّغة".[٣]

فكلامه يصحّح بعضه بعضاً[٤]، وقد بيّن أنّ النّحت يكون من كلمتين وأنّ الغرض منه اختصارهما في لفظٍ واحد، أمّا الزّيادة فهي توسيع لحجم الكلمة الواحدة بغرض المبالغة في دلالتها، وهو ما أومأ إليه ابن جنّي في أكثر من موضع في (الخصائص) حيث تكلّم عليه في باب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني)[٥] وباب(قوّة اللّفظ لقوّة المعنى)[٦]، فالمسألة على ما وضّح المستشرقان برجشتراسر وهنري فليش تحمل بعداً تعبيريّاً نفسيّاً إذ إنّ تكبير حجم الكلمة يشحنها بطاقة تعبيريّة أكبر مما يزيد من قوة تأثيرها في نفس السامع.[٧]

نعمْ، خلّط ابن فارس في استخدام المصطلحين فبدا متردّداً في حكمه في بعض المواضع حين كان يذكر الزّيادة، ويحدّد الحرف المزيد على أصل ثلاثيّ أو أصلين، ثمّ ينتهي إلى أنّ الكلمات الرّباعيّة منحوتة من ذينك الأصلين، كما في" تحترش القوم: حشدوا، والتّاء فيه زائدة، وإنّما الأصل الحرش

١- **المقاييس**، ج١، ص٣٤٣.

٢- ابن فارس،**الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق عمر فاروق الطباع، ص١٠٢.

٣- **المصدر نفسه**، ص٢٦٣.

٤- ومع ذلك تجده يقع في ما ظاهره أنه تناقض عندما جعل (الصِّلْدم) مزيدة بالميم في الصاحبي، ص١٠٢و منحوتة من (الصلد) و(الصدم) في المقاييس، ج٣، ص٣٠٢. ولعل ذلك من باب التقويم الذاتي ومراجعة الباحث لآراء سابقة له.

٥- ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص١٥٢.

٦- ابن جني، المرجع السابق، ج٣، ص٢٤٦.

٧- انظر برجشتراسر، **التطور النحوي**، ص٣٥. وهنري فليش، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ص١٥٦.

والتّحريش ... وفيه أيضاً أن يكون من حتر ...فقد صارح الكلمة إذاً من باب النّحت".[١]وهذا يعني أنّ ذِكْرَه لأكثر من أصل ثلاثيّ للكلمة الرّباعيّة يجعلها منحوتةً في عرفه، مهما تردّد مصطلح الزّيادة والحروف الزّائدة في سياق تأصيله لهذه الكلمة.

فإذا تركنا هذه المسألة جانباً ونظرنا كيف عالج ابن فارس ظاهرة الزّيادة وجدنا أنّه عوّل التّعويل كلّه على الاشتراك أو التّقارب الدّلاليّ بين المزيد وأصله الثّلاثيّ. وقد رأينا عدم اكتراثه بقواعد الصّرفيين والاشتقاقيّين في زيادة الحروف، وكنّا أكبرنا فيه اجتراءه على تلك القواعد ولاسيّما قولِه بجواز زيادة حروف لا تشملها العشرة في (سألتمونيها).إذ لم يخبرنا أولئك الذين خصّوا تلك الأحرف ما الذي يجعلها أحقّ بالفوز بشرف الزّيادة من (الرّاء) مثلاً، وقد يثبت دليلهم الأقوى وهو الاشتقاق أنّها من أكثر الحروف زيادة - إن لم تكن أكثرها- فيما زاد على ثلاثة من الكلمات؟ وبأي ذنب أُحذت الباء والعين حتّى تشقيا بالحرمان مما سعدت به تلك العشرة؟ وقد أظهر إحصاؤنا لمرّات زيادة الحروف في مقاييس اللّغة أنّ الرّاء حلّت في المرتبة الثّالثة بعد الميم فالنّون كما يوضح الجدول الآتي:

عدد مرّات الزّيادة لكلّ من الحروف التي صرّح بزيادتها ابن فارس													
م	ن	ر	ل	ب	ع	د	هـ	س	ح.ت.ق	ف.ك—	ج.ي	ء.ش.ط.و	خ.ذ.ز.ض.غ
٥٠	٤٥	٣٥	٣١	٢٢	١٩	١٢	٩	٨	٦	٥	٤	٢	١

ولا يضعّف هذا التّرتيبَ أن يكون ابن فارس قد جانب الصّوابَ في بعض أحكامه، فقد أصاب الرّجل وأخطأ، كما سيوضّح الجدول الآتي للكلمات التي لم يوفّق في تحديد الحروف الزّائدة فيها، بل إن تقويمنا لأحكامه أظهر أن الراء تتقدم على جميع أخواتها في مرات الزيادة حتى إنها سبقت الميم في ذلك. و قد اهتدينا في هذا التقويم بأمرين معاً: أوّلهما التّوافق الدّلاليّ بين المزيد وأصله- وهو وحده معتمَد ابن فارس في هذه المسألة- وثانيهما ما تقرّه العوامل الصّوتيّة، ولاسيّما المخالفة والإبدال؛ إذ لا يجوز الاعتماد على أحد الأمرين وإهمال الآخر، ولتوضيح منهجنا في تحديد الحروف الزائدة نضرب ثلاثة الأمثلة الآتية:

- ابن فارس:١ -**(العَمَرَّس)**:الشرس الخُلق القويّ:(ع +مرس) إنّما هو الشّيء المَرِس،أي الشّديد الفتل.

٢ - **(العملّس)**: الذئب الخبيث، يُقال: عملّس دَلَجات: (عمس +ل).

[١] - **المقاييس**، ج٢، ص١٤٥.

- اللّسان: (**العمرّس**) و(**العملّس**) واحد، إلّا أنّ العملّس يُقال للذئب.

قلتُ: هو كما قال في اللّسان، فقد عاقبت اللّام الرّاء، ولكن ابن فارس لم يتنبه على هذا الإبدال، فاشتقّهما من أصلين مختلفين، والصّحيح أنّهما معاً من(عمس):(العَمَس:الشّدة، وأسد عَماس: شديد،والعماس: الدّاهية، وأمرٌ معمَّس: شديد لا يدرى من أين يؤتى له).

- ابن فارس:١- **(البَرْكلة):**مشي الإنسان في الماء والطّين:(ب + رَكَل)، وإنّما هو من تركّل: إذا ضرب بإحدى رجليه فأدخلها في الأرض عند الحفر.

٢- **(الكَرْبلة)**: وهي رخاوة في القدمين، وجاء يمشي مكربلاً، كأنّه يمشي في الطّين، وهي منحوتة من (ربل): تدلّ على استرخاء اللّحم، و(كبل) تدلّ على القيد، فكأنّه إذا مشى ببطء مقيّدٌ مسترخي الرّجل.

- جمهرة اللّغة: **الكربلة والبركلة**: وهو مشي في طينٍ أو خوضٌ في ماء.[١]

قلتُ: لا شكّ أنّ إحدى الصّيغتين مقلوبةٌ عن الأخرى، وهنا يمدّنا قانون المخالفة الصوتيّة بمعرفة أيّهما الأصل وأيُّهما الفرع؟ إذ ليس ثمّة قانون يسوّغ زيادة الباء في (بركل)، في حين أنّ مخالفة الباء المضعّفة في (كبّل: كبّلت الأسير: قيّدته) تسوّغ ولادة الرباعيّ (كربل) فهذه هي الصّيغة الأصلية:

كبّل ←(بالمخالفة) كربل ←(بالقلب المكاني) بركل

ولكن ابن فارس لم يتنبّه إلى شيء من هذا، فزعم إحداهما مزيدةً والأخرى منحوتةً. والصّحيح أنّ الكلمتين ولدتا من أصل ثلاثيّ واحد. ولهذا الخلط مشابه كثيرة في المقاييس.

وهذا جدول يضم بعض الكلمات التي رأينا أنه لم يوفّق في تحديد الحروف الزائدة في كل منها:

الكلمة	اللسان والجمهرة	الأصل والحرف المزيد عند ابن فارس	الأصل الصحيح
بَلْدَم: إذا فَرِقَ فسكت.	أهمله في الجمهرة و لم يذكر هذا المعنى في اللسان في (**بلذم**) وإنما في (**بلدم**)بالدال	**لذم + (ب)** إذا لزم بمكانه فَرقاً لا يتحرك	**بذم + (ل)** ففي اللسان " الأصمعيّ: إذا لم يكن للرجل رأي قيل: ما له بذمٌ"
بلسم الرجل: كرّه وجهه.	المعنى نفسه	**بلس + (م)** وإنما هو من المُبْلس وهو الكئيب	**بسم + (ل)** بَسَم بَسْماً: إذا فتح شفتيه

[١]- ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج٢، ص١١٢٤.

		الحزين المتندّم.	كالمكاشر.

الكلمة	اللسان والجمهرة	الأصل والحرفالمزيدعند ابن فارس	الأصل الصحيح
المحلقِن: من البُسْر أن يبلغ الإرطابُ ثلثيه.	أهمله في الجمهرة. وقال في اللسان: "وقيل: نونه زائدة "	**حلق + (ن)** وإنما هو من الحَلْق، كأن الإرطاب إذا بلغ ذلك الموضع منه فقد بلغ إلى حلقه.	**حقن + (ل)** احتقن الدم: اجتمع في الجوف. المحتقن من الضروع الواسع الفسيح.
الضفندد: الضخم.[1]	المعنى نفسه	**ضنفن + (د)** قال في"ضنفن: أصل صحيح يدل على رمي الشيء بجفاء...ومن الباب الضّفَنّ، وهو الأحمق مع عِظَم خلق".	**ضفد + (ن) + (د)** ضَفِد الرجل واضفأدّ: صار ضَفنداً: كثير اللحم ثقيلاً مع حمق.المضفئدّ من الناس والإبل: البادن.
العُجَلِد: اللبن الخاثر.	المعنى نفسه[2]	**جلد + (ع)** كأن شبّه بالجِلْد لكثافته	**عكد + (ل)**
العَمَلّط: الشديد من الرجال والإبل	المعنى نفسه في اللسان. وأهمله في الجمهرة وذكره بالراء (**عمرّط**)	**ملط + (ع)** وقد ذكرها ابن فارس فقال في (ملط): أُصيلٌ يدل على تسوية شيء وتسطيحه، وملّطت الحائط: طينته وسويته.	الأصل هو (**عمرّط**): الجسور الشديد وقد ذكرها ابن فارس (ويقال: عمرّد وهذا من العُرُدّ وهو الشديد، والميم زائدة والطاء بدلٌ من الدال).
القُرشوم: القُراد.	القراد العظيم الضخم	**قرش + (م)** وأصله: القرش، وهو الجمع، سمي قُرشوماً لتجمّع خلقه.	**قشم + (ر)** القَشْم: قيل: شدّة الأكل وخلْطه. والقُشام: اسم لما يؤكل.

[1] - قال سيبويه في باب (ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه...): " لم تزد هذه النون في هذه الأشياء إلا فيما كانت الزيادة فيه من موضع اللام أو كانت الياء آخره زائدة".وهو يتحدّث عن أمثال (اقعنسس)و(اسلنقى).الكتاب، ج٤،ص٢٨٦.

[2] - وفي اللسان مادة (عكد): "استعكد الضبّ بحجرٍ إذا تعصّر به مخافة عُقاب... لبنٌ عُكالد وعُكلد: أي خاثر بزيادة اللام". وفيه مادة (عقد): "عقد العسل والرُّبّ: غلُظ... واليعقيد: عسلٌ يعقد حتى يخثر".

أم قَشْعَم: المنية والداهية.	الحرب، وقيل المنية أو الداهية.	**قشع + (م)** قشع: جفّ والقشع: الانكشاف.	**قشم + (م)** قَشَم الرجل قشماً: مات.
البِرْدِس،البَرْزخ،الجُنُادِف،الخُبَعْثِنة،الخِرْنِق،السَرْمد،الشَرْجب،الضِّرْسامة، الضّبَنْطى، الضّبَغْطى، العُبْسورة، الغطرفة،الغطرسة، الفُتَكْرين، قمطرير،القَلَهْبسة، القَلَهْذم، القِطْمير،الكَنْفَليل،الكُنْدر،المُكْلندد،النُمْرُقَة، الهِزَبْر، اليَرَنْدَج.			دخيلة من الفارسية[1]

إن عدد الكلمات المزيدة في المقاييس هو (٢٤٤)، وقد صحّحنا أحكام ابن فارس بالزيادة في (١١٢) منها، وغلّطناه في (١٢٠) كلمة، ووجدنا أكثر من ثلاثين يمكن ردّها إلى أصول نحتت منها، و (٢٤) دخيلة لا مجال للحديث عن الأصالة والزيادة ة فيها، أما الباقي- وهو أكثرها- (٦٦) كلمة، فقد رأينا المزيد فيها غير ما حدّده ابن فارس. في حين توقّفنا في أمر(١٠) كلمات لم نتيقن من الحكم فيها حتّى الساعة.

وهي:(جَحْشَل/ل[2] - الحِسْكِل/كـ - مُحَصْرَم/م - مُحَمْلج/ل-خَدَلَّجة/ج- الدِّفْنِس/ف- دَخْرص/د- الصَّفاريت/ص-العُنْصُر/ن- القُطْرُب/ق- يَبْرين/ي).

أما الكلمات التي تردد في الحكم فيها بين الزيادة والنحت- وهي (جَنْدَل- جَلْعَد- عُطْبُول- عُمْرُس- عَمَلّس)- فجميعها مما يمكن ردّه إلى الزيادة فيه.

٣- في الوضع:

وقسم الكلمات الموضوعة هو أقلّ الثّلاثة حظّاً من اهتمام ابن فارس، فعندما نقرأ ما سرده فيه من كلمات، وننظر في تفسيره لها وتعليقاته على بعضها يراودنا إحساس بأنّ همّته قد فترت، وأنّ جذوة براعته اللّغويّة وخياله الخصب قد خبَتْ أو كادت، فكأنّه قد استنفد كلّ ذلك في تأصيله للمنحوت والمزيد، فتراه يتعجّل الخروج من قسم الكلمات الموضوعة ليأخذ من جديد في ممارسة ما تفنّن فيه من ردّ الثلاثيّات وما زاد عليها إلى أصولها التي اشتقّت منها. وإلّا فكيف نفهم أنّ الرّجل الذي لا يعلم إلا اللهُ كيف التقط رابطاً بين (الصّمَمْ) المستفاد من (صلخ)، و(الصُّمالخ: اللّبن الخاثر المتلبّد)، فتأوّل ذلك بقوله: " كأنّ اللّبن إذا خثُر لم يَكن له عند صبّه صوت"! هو الرّجل عينه الذي غفَل عن التقاط تلك العلاقة الدلاليّة الشّكليّة الصّارخة بين الرّباعيّ المزيد (اضمحلّ) وأصله (ضحل) فجعله موضوعاً وضعاً

[1]- انظر في ذلك: الجواليقي، المعرب. و محمد ألتونجي، معجم المعربات الفارسية. و إبراهيم الدسوقي شتا، فرهنگ بزرگ فارسى.

[2]- هذا هو الحرف الذي زعمه مزيداً فيها.

لا مجال له في طرق الاشتقاق؟. بل كيف نفسّر قدرته على الرّبط بين (العُمروس: الحمل إذا بلغ النّزْوَ) و(مرس وعرس:لأنّه يتمرّس بالإناث ويعرَس بها)، وعجزِه عن أن يرى رابطاً لا خفاء فيه بين (السِّمحاق: جلدة رقيقة في الرأس تنتهي الشَّجّة إليها) و(سحق: دقّ أشدّ الدّق) فجعل الرّباعيّة موضوعة؟

ولا يعدّ ذلك شيئاً إذا قيس بخلطه عند نسبته الكلمة نفسها إلى النّحت أو الزّيادة هناك وإلى الوضع هنا! (فالحُرْقوف: الدّابّة المهزولة) منحوتة من (الحرف: الضّامر)و(احقوقف: انحنى)، أمّا(الحرقفة: عظم رأس الورك) فموضوعة كذا وضعاً! أوَ قد فاتته - وهو ابن فارس- العلاقة بين المعنيين؟ أوَ ليس الدّابة المهزولة هو الذي بدا حراقيفه أي رؤوس أعالي وركيه؟ على أنّ الصّحيح في اشتقاق الكلمة هو أنّها من (حقف: جمل أحقف: خميص، والحقف من الرّمل: المعوجّ، واحقوقف الهلال وظهر البعير: اعوجّ).

إنّ الحيرة والتّردّد والشّكّ كلّ أولئك كان بادياً في عبارات ابن فارس في هذا القسم، فهو يُحْجِم عمّا كان يُقدم على أمثاله، ويحترزُ من الحكم في ما درج على أن يقطع في أضرابه، فتراه يقول في كتاب الطّاء: " وممّا وضع وضعاً ولا يكاد يكون له قياس"[١]، ثمّ يختم هذا الكتاب بقوله: " وكلّ الذي ذكرنا ممّا لا قياس له وكأنّ النّفس شاكّة في صحّته، وإن كنّا سمعناه".[٢] وقد تكرّر ذلك منه في أكثرَ من عشرة مواضع! ولعلّه كان إذا وجد الكلمة قابلة للاشتقاق أَنِسَ بها وزال اسْتيحاشُه منها، فإن أبت نبا عنها ونبّه إلى شكّه بصحّتها بعبارات مثل: " الخَدَرْنق: هذا من الكلام الذي لا يُعوّل على مثله ولا وجه للشغل به"[٣] و" كرازم: أظنّ هذا ممّا تُجُوّز فيه وأنّه ليس من كلام العرب، وممّا لا يَصْلُح قبوله بتّةً".[٤]

فما علّة هذا التّخبّط الذي بلغ مداه في هذا القسم؟ وما انصراف ابن فارس عن الاشتغال بتقليب وجوه الدّلالة في كثير من كلمات هذا القسم بغرض الاهتداء إلى أصولها؟ أمّا أنا فلا أُرى ذلك إلّا وريث العجلة أو فترات الهمّة تعتاد المبدعين فتُطامن أداءهم عن علوّ، وتترك المحقّقين المدقّقين في حيرة يتساءلون! على أنّ بعض ذلك عند صاحبنا ينمّ على تواضعه وإقراره بأنّه لم يحط علماً بأصول الكلمات كلّها، بل غابت عنه أشياء لعلّ علمها ينتهي إلى غيره، يظهر ذلك في عبارات مثل: "وممّا

---

[١] - ابن فارس، **المقاييس**، ج٣، ص٤٥٨.

[٢] - **نفس المصدر**، ج٣، ص٣٥٩.

[٣] - **نفس المصدر**، ج٢، ص٢٥١.

[٤] - **نفس المصدر**، ج٥، ص١٩٥.

وضع وضعاً ولعلّ له قياساً لا نعلمه" و " أمّا الذي هو عندنا موضوع وضعاً فقد يجوز أن يكون له قياس خفي علينا موضعه".

ولعلّ منهجه هذا، بكل ما قلناه فيه، انعكس على طرق تناول الدارسين لهذا القسم، فلا تجد عندهم إلا عبارات مقتضبة لمحتواه، وإشارات خاطفة لأقل القليل من أمثلته بما لا يقاس على ما حظي به القسمان الأولان من الاهتمام، ليس من حيث المساحة التي أفردوها للكلام على كل من الأقسام الثلاثة فقط، وإنما من حيث التنقير عن أصول الكلمات فيها والتحقيق في أحكام ابن فارس ومراجعتها على هدي من الأسس اللغوية الدقيقة، وهو ما حاولناه هنا، وإليك أمثلة من ذلك:

- ابن فارس: (**الحَفَلّج**): الرجل الأفحج.

- اللسان: (**الحفلّج**) و(**الحُفالج**): الأفْحَج وهو الذي في رجله اعوجاج.

- الجمهرة: (**الحفلّج**): المتباعد الركبتين كالفحج، وهو أقبح من الفَحَج و**شرٌّ منه.**

قلتُ: والفَحَج الذي ذكروه هو تباعد ما بين أوساط الساقين، أو هو اعوجاج في الرجلين. وفحّج رجليه: فرّقهما.

ابن سيده: **والفحجل: الأفحج**، زيدت اللام فيه، كما قيل: عدد طيس وطيسل أي كثير.

ومثله (**الخَفَج**: عوجٌ في الرِّجْل. أبو عمرو: الأخفج: الأعوج الرِّجْل من الرجال... وعمود أخفج معوجّ).

أليس عجيباً ألا يذهب ابن فارس إلى زيادة اللام في (الحفلّج) سواء جعلها من (الخَفَج) مع إبدال الخاء حاء، أو من (الفَحَج) مع القلب المكاني ولاسيّما أن ما لاحظه ابن دريد من أن (الحفلَج) أقبح من (الفحج) وشرّ منه شاهد على صحّة ما ردّده أبو الحسن في مقاييسه في سبب زيادة العرب للحروف، أعني: التقبيح والتهويل والتشنيع، فقد شوّه الاسم لّما زاد تشوّه الصورة ؟ وقد يزيد من العجب أنّ ابن فارس نفسه نظر إلى كلمة أخرى هي (خفنجل: الثقيل الوخم القبيح الفَحَج) ففطن إلى أنها مشتقّة من (الخفج)، ثم أضاف: " لأنهم إذا أرادوا تشنيعاً وتقبيحاً زادوا في الاسم).

مثال آخر:

- ابن فارس: (**الهَمَلّع**: الذي يوقّع خطاه توقيعاً شديداً).

- اللسان: (همليع: رجل **همليّع**: متخطرف خفيف الوطء يوقّع وطأه توقيعاً شديداً من خفة وطئه، وقيل: هوالخفيف السريع من كل شيء... والهمليع: الذئب السريع... والجمل السريع)

والكلمة التي عدّها ابن فارس موضوعة هي مشتقّة من الأصل الثلاثي (هلع). ففي اللسان: (هلع: رجل هَمَلّع وهَوَلّع: وهو من السرعة...وناقة هِلواع وهلواعة: سريعة فيها خفّة وحدّة ونزق. وقد هلوعت هلوعة أي أسرعت ومضت وجدّت. والهالع: النعام السريع في مُضيّه). فالاشتراك الدلالي بين (هلع) و(همّلع) يشهد لصحة ما قلناه، بل إن هذا التأصيل يتّفق وقواعد النحويين ويسير على سمت ما رسموه، فهم يحكمون بأصالة الميم إذا لم تكن أولى إلا بدليل ظاهر على زيادتها، والدليل هنا – بالإضافة للاشتقاق وكفى به دليلاً عندهم- هو وجود (الهولّع). والواو فيها زائدة البتة، فتكون الميم التي تظهر في موقع الواو والمعنى في الكلمتين واحد كذلك زائدة، كما ذهبوا إليه في مثل هذه الحالات.[١]

لقد أورد في المقاييس (٢٠٤) كلمات موضوعة، أمكننا ردّ (١١٨) منها إلى ما اشتقّت منه بالزيادة، وعشر بالنحت، في حين أحصينا (٤٢) كلمة لم يتنبّه ابن فارس إلى أنها دخيلة أو لم يشر إلى ذلك. أما باقي الكلمات وهو (٣٤) كلمة فلم نقف على شيء من أصولها إلى وقتنا. وتبقى الكلمات التي تردد في الحكم عليها بين الزيادة والوضع فهي جميعها – إلا (الطِّرْمِسَاء) المعرّبة- مما يمكن رده إلى الزيادة فيه وهي (التَرَبُوت- التوأبانيان- ادعنكار- الدّغْفَل- الزَمهرير- زَمْخَر).

والجدول الآتي يتضمّن كلمات مما استطعنا تحديد أصله والزيادة فيه

الكلمة في المقاييس	في اللسان والجمهرة	الأصل الذي اشتقت منه
البرقطة:خطوٌ متقارب.	برقط في الجبل وبقّط: أي صعّد.	**(بقط)** +(ر) بقّط في الجبل: صعّد
المجلعبّ: المضطجع وسيلٌ مجلعب: كثير القمش.القمش:الجمع	اجلعبّ الرجل: صُرع وامتد على وجه الأرض،وقيل: إذا اضطجع وامتدّ وانبسط. المجلعبّ: المصروع ميتاً أو صرعاً شديداً.	**(جعب) + (ل)** جعّبه وجعبأه: صرعه، مثل: جعفه... المتجعّب الميت.وجعّبه جعباً: جمعه.
الحِنْدِيرة: الحَدَقة.	حُنادر العين: حديد النظر	**(حدر)+ (ن)** عين حدرة: عظيمة أو حادة النظر
الحناتم: السحائب السود. وكل أسود حنتمٌ.	المعنى نفسه	**(حتم) + (ن)** الحاتم: الأسود من كل شيء. الحَتَمةُ: السواد.
المُسْجَهرّ: الأبيض.	الأبيض..واسجهرّت النار: اتقدت	**(سجر) + (هـ)**

[١]- انظر سيبويه، ج٤، ص١٢٣. والإستراباذي، **شرح الشافية**، ج٢، ص٣٣٩حيث حكم بزيادة الواو في (جِرواض) على زيادة الهمزة في (جُرائض). والمعنى في الكلمتين واحد.

	والتهبت.. اسجهرّ: توقّد حُسْناً بألوان الزَهْر. اسجهرّ السراب إذا ترّيه وجرى.	سجر التنور: أوقده وأحماه.واختلفوا في السَحَر في العين فقالوا: إذا خالط بياضها حُمرةٌ. أوإذا خالطت الحمرة الزرقة أو أن يُشرب سواد العين حمرةً. (قلت: كل ذلك راجع إلى اختلاف ألوان النار إذا التهبت) اسجارّ← اسجهرّ
المسلحبّ: المستقيم.	المستقيم والطريق البين الممتد	**(سلب) + (ح)** السَلِب: الطويل.. والأسلوب: كلّ طريق ممتد. اسلابّ← اسلهبّ← اسلحب
اضفأد: انتفخ من الغضب.	أهمله في الجمهرة و لم يذكر هذا المعنى في (**ضفد**). وقال في اللسان في **(ضفد)**:"ضفِدَ واضفأدّ: صار كثير اللحم. اضفأد: انتفخ من الغضب.الضفندد: الضخم الأحمق. ملحق بالخماسي بتكرير آخره".	**(ضِفد) + (ء)** اضفادّ ← اضفأدّ
اطرخمّ: تعظّم.	المطرخمّ والمطلخمّ والمطرهمّ: المتكبّر. اطرخمّ: شمخ وتعظّم.	**(طخم) + (ر)** طخُم الرجل: تكبّر[١]
اقرنبع في جلسته: تقبّض.	المقرنبع: المجتمع. اقرنبع الرجل في مجلسه: تقبّض من البرد ومثله اقرعبّ.	**(قبع) + (ر) +(ن)** القُبوع:أن يدخل الإنسان رأسه في قميصه أو ثوبه.والقَبَع: أن يطأطئ الرجل رأسه في الركوع شديداً
هَرْثمة الأسد: أنفه وخطمه.	أهمله في الجمهرة،وقال في اللسان: مقدّم الأنف، ومن أسماء الأسد. (وفيهما مقلوبه بالحاء ثم آخر بالخاء:الخِثْرمة والخِثْرمة: الدائرة التي تحت الأنف، وقيل: هي طرف الأرنبة إذا غَلُظت)	**(خثم) + (ر)** أنف أخثم: عريض الأرنبة. والخَثَم: عِرَض الأنف وغِلَظه. والخُثمة: غِلَظ وقِصَر وتفرطُح[٢]

[١] - ويبدو أن (طخم) مبدل من (طهم) لأن معنى التكبّر في الأخير أوضح وهو أكثر تصرّفاً من الأول، " الخيل المطهّمة: المكرّمة، العزيزة الأنفس. ما لك تَطهّمُ عن طعامنا: ترباً عن بنفسك عنه... فلانٌ يتطهّمُ عنّا: يستوحش".

[٢] - وقد فات ابنَ فارس ملاحظة ما ذكرناه من إبدال وقلب مكاني، فجعل (الهرثمة) موضوعة، و(الخِثرمة) منحوتة من (حثم) و(ثرم)!

البُخْتُق- البِرْغز- بَرْذن- البُرْزُل- البَرازق- الخَناذيذ- الخَيْزرانة- الخازباز- الخرفجة- الخَبرنج- خُنابس- الدِرَفْس- الدِّمقس-الدَّرْمك- الدُّرْنوك- الدُّرْدَاقِس- الدُلامِز- الدَّهاريس- الزِّبْرِج- الزُّخْرف- الزَّرنب- السَنَوَّر- السِنّوْر- السّوْذَق- السّفَنَّج- السِّربال- السُّرَادِق- السَّجَنْجَل- السِّفسير- السَنْدأوة- سردج- الغُرْنوق- الغِرْنيق- طَرْبل- القَرَبُوس- القِندأوة- القِرْميد- الكَرْزم -الكرزن- الكُمّثْرى- هبَنّقَة- الهَيْجُمانة.	معظمها دخيلٌ من الفارسية[1]

٤ - الخاتمة والنتائج:

تلك هي القضايا الرئيسة في منهج ابن فارسٍ في محاولته تأصيلَ ما زاد على الثلاثي من الكلمات، وتلك هي المَلاحظ التي أمكن تسجيلها هنا على بعض أحكامه في هذا الباب. قد تُوافِقه على بعضها، وتخالفه في بعض، لكنك لا تملك إلا أن تَعجب من صاحبها وهو يشعرك بأنه قبض على ناصية اللغة، فانكشف له من أمرها ما تحْسَر دونه أبصار الآخرين، يدهشك في غُؤوره على خبايا الألفاظ وظُهوره على أسرارها، بقدْر ما يدهشك من ذهوله عن أشياءَ لا يجدر أن تغيب عمّن شدا ولو قسطاً هيناً من مسائل التصريف والاشتقاق.

وأودّ أن أقيّد بعض النتائج التي انتهى إليها هذا البحث:

١ - لقد كان المنهج الذي سار عليه صاحب المقاييس عملاً رائداً في حينه، ولو قُيّض له القبول، وأن يَروج عند الدارسين بعيده، لخطا بالبحث اللغوي خطواتٍ مبكّرةً واسعة نحو إرساء طرقٍ وصفيةٍ تبدأ من الظواهر اللغوية، فتبحث عن وجوه الشرْكة بين أفرادها، لتكون قواعد تصف سلوكها فلا تعتمد على الطرق المعيارية التي تبدأ من القاعدة لتبحث في المدوَّنة اللغوية عمّا يصدق عليها من عناصر.

٢ - إن ما انتهى إليه ابن فارس من أنّ ما زاد على ثلاثة أكثره منحوت هو أمر تُعْوِزُه الدقة كما أثبت - أحسب- البحثُ، ولعله خرج على الملأ بذلك بعد أن رأى أمثلة المنحوت بين أيديهم لا تزيد على الستين عدداً حتى وقته، وأنّ ما تمكّن هو وحده من إرجاعه إلى النحت يتجاوز ضعف ذلك العدد، فأراد أن يثير فضول الباحثين من بعده ويستنهض هممهم لتقرّي أمثلة الرباعي والخماسي، وتتبع أصولها وفق منهج يفترض إمكان وقوع النحت فيها.

٣ - إنّ تناول معظم المحدثين لمنهج ابن فارس التأصيلي لا يتّسم بالموضوعية والشمول اللازمين من حيث إنهم لم يستقروا أمثلته جميعاً، و لم يتحلّوا بالصبر في تحري أصولها وفي نقدهم أحكام أبي الحسين

---

[1] - انظر في ذلك: الجواليقي، **المعرب**، ومحمد التونجي، **معجم المعربات الفارسية**، ومسعود بوبو،أثر الدخيل في العربية الفصحى، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٢م. و إبراهيم الدسوقي شتا، فرهنگ بزرگ فارسی.

فيها، فلا غرْو- والحال هذه- أن يتحزّب بعضهم لمنهج الرجل فيصفوا كل ما جاء به بأنه صـــحيح، بعد أن آنسوا صحة مذهبه في بعض الأمثلة، وهذا إفراطٌ في الحكم لا يعدله إلا تفريط من أنكر مذهب الرجل في النحت على الجملة.

قائمة المصادر والمراجع:

١. الأرسوزي، زكي، **العبقرية العربية في لسانها**، الطبعة الثانية، دمشق، سورية: دار اليقظة، (د.ت).

٢. الإستراباذي، رضي الدين، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م .

٣. التونجي، محمد، **معجم المعربات الفارسية منذ بواكير العصر الجاهلي حتى العصر الحاضر**، الطبعة الأولى، بـــيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٨ م.

٤. أمين، عبد الله، **الاشتقاق**، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠ م.

٥. ابن الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢.

٦. أولمن، ستيفن، **دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه** د. كمال بشر، الطبعة١٢، القاهرة: دار غريب.

٧. برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٤ م.

٨. بوبو، مسعود، **أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج**، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٢.

٩. ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، (د.ت).

١٠. ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الثانية، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣ م.

١١. ـــــــ، **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق: دارالقلم، ١٩٨٧ م

١٢. جواد، مصطفى، **المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية**،الطبعة الثانية،بغداد:مطبعة العاني، ١٩٦٥ م

١٣. الجواليقي، أبو منصور، **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانيـــة، القاهرة: دار الكتب، ١٩٦٩م.

١٤. الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٥. دركزللي، عبد الرحمن، **النحت في اللغة العربية على ضوء الساميات**، حلب: جامعة حلب، ١٩٩٠.

١٦. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **كتاب جمهرة اللغة**، حققه وقدم له: د. رمزي مفيد بعلبكـــي، الطبعـــة الأولى، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤ م .

١٧. ده سوسير، فردينان، **محاضرات في الألسنية العامة**، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، دار نعمان للثقافة، (د.ت).

١٨. سيبويه، الكتاب، **تحقيق وشرح عبد السلام هارون**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، (د.ت).

١٩. السيوطي، جلال الدين، **المزهر**، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٢م.

٢٠. شتا، إبراهيم الدسوقي، **فرهنگ بزرگ فارسي**، فارسي- عربي، قاهره: كتابفروشي مدبولي، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢١. الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة، الطبعة العاشرة**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣م.

٢٢. عبد التواب، رمضان، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٥م.

٢٣. ــــــــــــــ، فصول في فقه اللغة، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٣م.

٢٤. العلايلي، عبد الله، **مقدمة لدرس لغة العرب**، الطبعة الثانية، بيروت: دار الجديد، ١٩٩٧.

٢٥. ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، الطبعة الأولى، بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٩٣م.

٢٦. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩م.

٢٧. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، قم: دار الهجرة، ١٤٠٥هـ.

٢٨. فريحة أنيس، «حول العامية: الفعل الرباعي أصله ونشوءه ومعانيه»، **مجلة المقتطف**، المجلد٩١-العدد٢، يوليه ١٩٣٧م، ص(١٨٥-١٩٣).

٢٩. فليش، هنري، **العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد**، الطبعة الثانية، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٣م.

٣٠. المبارك، محمد، **فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية**، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، (د.ت).

٣١. ابن منظور الإفريقي، **لسان العرب**، الطبعة الثانية، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٣م.

٣٢. نعيم، مِزْيَد، **الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة**، دمشق: وزارة الإعلام، ١٩٨٣م.

٣٣. هريدي، أحمد عبد المجيد، **نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية عرض تحليلي لآراء القدماء ودراسات المحدثين**، القاهرة: مكتبة الزهراء، ١٩٨٨م.

٣٤. وافي، علي عبد الواحد، **فقه اللغة**، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، (د.ت).

٣٥. ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل**، القاهرة: مكتبة المتنبي، (د.ت).